



جامعة قاصدي مرباح ورقلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالبة : أمال يعقوب

بعنوان :

اثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على جودة الكشوف

المالية

(دراسة إحصائية لعينة من الشركات العاملة في مجال "طباعة ونشر

الكتاب بالجزائر" خلال سنة 2013)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 24 جوان 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / د. هواري سويسي..... (جامعة ورقلة) رئيس

الأستاذ / بن مالك محمد حسان (جامعة ورقلة) مقرا

الأستاذ / قزون محمد العربي..... (جامعة ورقلة) ممتحنا

السنة الجامعية 2012 / 2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم



أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الغاليين اللذان كرسا

حياتهما من أجل أن أبلغ هذا المستوى من النجاح، أدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظهما

ويديم لهما الصحة والعافية، كما أدعو الله عز وجل أن يقدرني ويعينني على تعويضهما

وإرضائهما

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلي زوجي العزيز الذي كان لي



سندا وعونا في إتمام هذا الجهد

كما أهدي هذا العمل إلى كافة العائلة، كل باسمه

إلى كل زميلاتي خاصة بالذكر زميلتي وصديقتي الوفية فيها



خير مريم



شكر وعرفان

أحمد الله وأشكره تعالى على ما أنعم به عليا من فضله فمنحني العزم والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل بن مالك محمد حسان الذي قام بالإشراف على عملي هذا ولم يبخل عليا ولو للحظة بنصائحه وتوجيهاته التي كانت لي نعم السند طوال مدة إعداد هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل على تكريمهم بقبول تكوين لجنة الحكم وهم : الأستاذ المشرف والدكتور : هواري سويسي، والأستاذ قزون محمد العربي .

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري للأستاذ : هتهات السعيد، على كل نصائحه ومساعداته خاصة في إخراج النتائج الإحصائية لهذا البحث، وكذلك أقدم تشكراتي وعرفاني للجنة تحكيم الإستبيان على نصائحهم وتوجيهاتهم ولهم مني جزيل الشكر وجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أشكر كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة من قريب أو من بعيد ولهم مني جزيل الشكر.

ط. أمال يعقوب

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على توليد كشوف مالية عالية الجودة، دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات العاملة في مجال طباعة ونشر الكتاب بالجزائر، حيث تم التطرق إلى مفهوم الكشوف المالية والمعلومات المالية عالية الجودة ومدى تأثيرها بتطبيق معايير الإبلاغ المالي، ومن ثمة توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم جمع البيانات من خلال استمارة استبيان أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة المتكون من 64 فرد من محاسبي هذه الشركات، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات وإختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها، أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي قد أسهم بشكل كبير في توليد كشوف مالية ذات جودة عالية، بالإضافة إلى تعزيز دور الإبلاغ المالي، الذي إنعكس بشكل كبير على تحسين نوعية المعلومات المالية، وبالتالي تحسين موقع الشركات واستمرارها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان جودة المعلومات المالية المحتواة في الكشوف المالية من خلال توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

الكلمات الدالة:

معايير، محاسبة دولية، كشوف مالية، خصائص النوعية، إبلاغ مالي، معلومات مالية، جودة معلومات مالية، مستخدمى معلومات مالية.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
III	إهداء
IV	شكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
أ	مقدمة
الفصل الأول: الجزء النظري من الدراسة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: دور معايير الإبلاغ المالي في تحقيق جودة الكشوف المالية
18	المبحث الثاني: الدراسات السابقة في الموضوع
25	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
27	تمهيد
28	المبحث الأول: مراحل تحضير وإعداد الاستبيان
34	المبحث الثاني: نتائج الاستبيان بالتحليل والمناقشة
54	خلاصة الفصل
55	خاتمة
59	قائمة المراجع
67	الملاحق
80	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
06	جدول للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)	01-01
24	جدول يلخص الدراسات السابقة.	01-02
28	جدول يبين العينة المستهدفة ودرجة الإستجابة الفعلية	02-01
31	جدول بين محاور الاستبيان والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة	02-02
33	جدول يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة	02-03
34	جدول توزيع الإجابات حسب متغير المؤهل العلمي	02-04
35	جدول توزيع الإجابات حسب متغير المهني	02-05
36	جدول توزيع الإجابات حسب متغير الخبرة	02-06
37	جدول مقياس الإجابة على الفقرات	02-07
37	جدول يوضح معايير تحديد الاتجاه العام للإجابات	02-08
38	جدول يبين وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية القابلية للفهم	02-09
39	جدول يبين وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية الملائمة	02-10
41	جدول يبين وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية القابلية للمقارنة	02-11
42	جدول يبين وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية الموثوقية	02-12
44	جدول يبين وجهة نظر المستجوبين حول تقييم أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي	02-13
46	جدول تطبيق اختبار كوليغروف - سمرنوف على محاور الدراسة	02-14
47	نتائج اختبار ANOVA الخاص بالفرضية الأولى	02-15
47	نتائج اختبار ANOVA الخاص بالفرضية الثانية	02-16
48	نتائج اختبار ANOVA الخاص بالفرضية الثالثة	02-17
49	نتائج اختبار ANOVA الخاص بالفرضية الرابعة	02-18
50	جدول يبين نتائج الارتباط الخطي لأثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على توليد كشف مالية عالية الجودة	02-19

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
34	شكل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	02-01
35	شكل عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	02-02
36	شكل عينة الدراسة حسب الخبرة	02-03

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	الرقم
68	استمارة الاستبيان	01
73	قائمة الأساتذة المحكمين	02
73	قائمة بأسماء الشركات	03
75	نتائج التكرارات والنسب للخصائص الشخصية لعينة الدراسة	04
76	نماذج من نتائج تحليل الإستبيان	05
79	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية حسب كل محور	06

قائمة الرموز والمختصرات

CODE	Explication
ARIC	Auditor Attestation To Management's Report On Internal Control
COSO	Committee Of Sponsoring Organisations
FASAC	Financial Accounting Standards Advisory Council.
FAF	Financial Accounting Foundation
FASB	Financial Accounting Standards Board
IAS	International Accounting Standard
IASB	International Accounting Standard Board
IASC	International Accounting Standard Committee
IFRS	International Financial Reporting Standards
LSF	Loi De Sécurité Financière
NSCF	Nouveau System Comptable
SIC	Standing Interpretations Committee

مقدمة

أ - توطئة:

فرضت تغيرات محيط المؤسسة الاقتصادية في عالمنا جملة من التطورات المتسارعة ذات التأثير على حياة ونمو المؤسسة واستقرارها، حيث أن هذا التغير ألزم مسيري المؤسسات على سرعة التأقلم والأخذ بعين الاعتبار المستجدات الطارئة وتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها خاصة بين منافسيها، وأكثر الظواهر الاقتصادية تأثيراً على المؤسسات نجد العولمة الاقتصادية بشكلها العام حيث وسعت من محيط وبيئة هذه المؤسسات لتنقلها من طابعها المحلي والإقليمي إلى طابع العالمي ولما كسبت هذا التطور برزت الحاجة إلى وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية - منافعها أكبر من تكاليف تطبيقها) تمكن المستخدمين للكشوف المالية من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على نحو يحقق أكبر عائد ممكن تحقيقه من خلال ما تحتويه الكشوف المالية على معلومات محاسبية جيدة تخلو من التحريف وتمثل الوضع المالي للمؤسسة بصورة عادلة وصحيحة.

ب - الإشكالية المطروحة:

من خلال ما تقدم ارتأيت أن أطرح الإشكالية التالية:

هل أدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي إلى توليد كشوف مالية ذات جودة عالية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

* هل يؤدي تطبيق معايير الإبلاغ المالي إلى توليد معلومة مالية قابلة للفهم؟

* هل يؤدي تطبيق معايير الإبلاغ المالي إلى توليد معلومة مالية ملائمة لمستخدميها، وتلبي الغرض الذي أعدت من أجله؟

* هل لتطبيق معايير الإبلاغ المالي أثر على توليد معلومة محاسبية قابلة للمقارنة تسهل لمستخدمي المعلومة من تتبع تطور أداء المؤسسة؟

* هل لتطبيق معايير الإبلاغ المالي علاقة بتوليد معلومة محاسبية ذات موثوقية (مصدقية) تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها كأساس لإتخاذ القرارات؟

* هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير معايير الإبلاغ المالي على توليد كشوف مالية تحتوي كشوف مالية عالية الجودة.

ت - فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد معلومة مالية قابلة للفهم .

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد معلومة مالية ملائمة لمستخدميها، وتلبي الغرض الذي أعدت من أجله.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد معلومة محاسبية قابلة للمقارنة تسهل لمستخدمي المعلومة من تتبع تطور أداء المؤسسة.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد معلومة محاسبية ذات موثوقية (مصدافية) تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها كأساس لإتخاذ القرارات.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير معايير الإبلاغ المالي علي إعداد كشوف مالية تحتوي معلومات مالية عالية الجودة.

ث - مبررات اختيار الموضوع:

تكمن مبررات اختياري لهذا البحث في أسباب موضوعية، فمن بين الأسباب هذه الأسباب نذكر:

طبيعة الموضوع وملاءمته مع التخصص الدراسي.

التوافق الزمني لتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي ومع تحضيري لمذكرة التخرج الدراسي.

ج - أهداف الدراسة وأهميتها:

*الأهداف المرجو تحقيقها من خلال هذه الدراسة هي:

- معرفة منفعة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي من خلال تقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على توليد كشوف مالية عالية الجودة.

- تقييم أثر منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين والناتجة عن الالتزام بالمعايير الدولية وتعليمات الإبلاغ التي تصدر عن المنظمات المختصة سواء كانت عالمية أو محلية.

- التعرف على الدور الذي يلعبه الإبلاغ أو الإفصاح ومدى انعكاسه علي أهمية المعلومات المالية.

- دراسة العلاقة بين درجة الإبلاغ المالي في الكشوف المالية وبين خصائص المؤسسة المتمثلة في حجم رأس المال وحجم الموجودات.

- التعرف على أهم المقومات اللازمة لضمان جودة المعلومات المالية المحتواة في الكشوف المالية.

*أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في معرفة الخلال أو مدى تفصيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الاستفادة من معايير الإبلاغ المالي.

*أهمية الدراسة:

تلعب المعلومة المحاسبية في الكشوف المالية دورا أساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل

التحولات الراهنة. وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية عند انتهاج الجزائر فلسفة الاقتصاد الحر

(السوق)، حيث تعتبر هذه المعلومات احد العناصر الأساسية التي تتركز عليها المؤسسات من أجل تحقيق هدفها ألا وهو الربح.

وتلعب الكشوف المالية دورا أساسيا لكل من المستعملين والمستفيدين من هذه الكشوف المالية التي تساهم في جلب الاستثمار وتساهم في تحريك عجلة الاقتصاد وذلك من خلال إضفاء مزيد من الثقة في الكشوف المالية.

ح - حدود الدراسة:

***الحدود المكانية:** تمثلت الدراسة الميدانية حول مجموعة من المؤسسات العاملة في مجال إنتاج وتسويق وتوزيع الكتاب بالسوق الجزائرية وقتصرت الدراسة علي مجموعة المحاسبين المتعلقة بالحقل المحاسبي في الجزائر.

***الحدود الزمنية :** تمثلت الحدود الزمنية منذ تبنى الجزائر للمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية، من خلال تطبيق النظام المالي في جانفي 2010 والدراسة الميدانية امتدت من 15 أبريل 2013 إلى غاية إتمام البحث في ماي 2013

خ - منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة علي المناهج المعتمدة في مثل هذه الدراسات الاقتصادية والمالية، حيث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي: بهدف استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بالموضوع وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة، كما يتم استخدام المنهج الوصفي: وذلك من اجل وصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات ويتم ذلك من خلال أسلوبيين للبحث هما:

***الأول:**الدراسة النظرية المكتنية للأبحاث والكتابات السابقة في هذا المجال، وذلك من اجل تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب الفكرية والنظرية للموضوع.

***الثاني:** الدراسة التطبيقية و التي تتضمن استمارة الاستبيان وتوزيعها علي محاسبي الشركات العاملة في مجال " طباعة ونشر الكتاب في الجزائر "، لاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في مجال الإجابة علي مشكلة الدراسة.

*الادوات المستخدمة:

1- معامل alpha cronbach

2- الوسط الحسابي

3- الانحراف المعياري

4 النسبة المئوية

5 اختبار التوزيع الطبيعي كوجروف- سمرنوف

6 تحليل التباين ANOVA

7 معامل الارتباط الخطي لبيرسون (P EARSON).

ومن بين أهم الدراسات السابقة التي تقترب من الموضوع الذي سوف أتطرق إليه ومن أهم البحوث والدراسات الجامعية التي اعتمدت عليها لإنجاز هذا العمل نذكر ما يلي:

*دراسة مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

حيث حاول الباحث خلال تطرقه لموضوع أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات إلى أهمية التوحيد وإنجاح العملي بما يخدم المؤسسة مختلف الأطراف التي لها فائدة من الإطلاع على الكشوف المالية التي تنتجها المحاسبة والتي من الضروري تبني إستراتيجية توحيد المعايير .

*دراسة حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008. تطرق الباحث في دراسته إلى مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي وضرورة تحقيق توافق محاسبي وذلك من خلال تركيزه على ضرورة تبني الدول لمعايير الإبلاغ المالي لما تتسم به من المصادقية والقبول العام للبيانات المالية المنشورة كما يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تقليل فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة وزيادة الخبرات والممارسات فيما بينها.

الملتقى الدولي الأول حول : النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية : تجارب، تطبيقات وآفاق.

*دراسة هميدات (2004) ، تتجلى إشكالية هذه الدراسة في مدى إلتزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية .

*دراسة عيشي (2009) ، بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، متطلبات التطبيق، هدفت الدراسة إلى إبراز مدى التوافق البيئة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية، ودور الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى في تحقيق هذا التوافق، إضافة إلى مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية،

*دراسة ماجد إسماعيل ابو حمام (2009) ، تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

*دراسة أكرم يحي علي الشامي (2009)، تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ، وقد هدفت الدراسة الى قياس اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن من خلال قياس أثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية ، خاصية القابلية للمقارنة، خاصية الملائمة، وخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

*دراسة يوسف ارشيد حيب العازمي (2012)، تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح في القطاع النفطي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية .

ذ - هيكل البحث:

ولمعالجة إشكالية الموضوع ارتأيت أن أقسم هذا البحث إلى فصلين، فصل للجانب النظري وفصل في الجانب التطبيقي كما يلي:

الفصل الأول: الجزء النظري من الدراسة و الذي بدوره تم تقسيمه لمبحثين ، وهما، دور معايير الإبلاغ المالي في تحقيق جودة الكشوف المالية، الدراسات السابقة في الموضوع .

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (الدراسة الإحصائية لعينة من الشركات العاملة في مجال . طباعة ونشر الكتاب بالجزائر خلال سنة 2013. لعينة الدراسة المتكونة من مجموعة من محاسبي الشركات العاملة في مجال طباعة ونشر الكتاب بالجزائر، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول مدى أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على توليد كشوف مالية عالية الجودة وهذا من خلال اتصافها بالخصائص النوعية المحددة في الدراسة، والذي بدوره تم تقسيمه لمبحثين وهما مراحل تحضير وإعداد الاستبيان، نتائج الاستبيان بالتحليل والمناقشة.

الفصل الأول:

الجزء النظري من الدراسة

الفصل الأول: الجزء النظري من الدراسة

تمهيد

مع إتجاه الدول نحو الارتباط ببعضها البعض وفي مختلف المجالات مواكبة للتطورات والتغيرات الحاصلة ، وخاصة في مجال المحاسبة التي تعتبر من أهم ميادين الإنفتاح، سواء كان ذلك لأسباب داخلية أو خارجية إذ أصبح هذا الإنفتاح في حكم الحتمية الذي لا مفر منها. إن للمحاسبة أهمية وتأثير لا يمكن إغفالها ، حيث أصبحت تلقى حرصا من الجهات المختصة ، وعلى أهمية مواكبة معايير المحاسبة الدولية، حيث أن الإلتزام بهذه المعايير ضرورة يقتضيها السير على نهج محاسبي سليم يضمن النجاح والإستمرارية في ظل تحديات إقتصادية كبيرة، بحيث وضعت قواعد ومعايير محاسبية أسهمت إلى حد كبير في جعل الإفصاح أو الإبلاغ عن المعلومات المالية حقيقة ظاهرة للجميع وفي جعل البيانات المالية واضحة ومفهومة.

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأ الإهتمام بوضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المختصة.

ونظرا للجوانب المتعددة في موضوع المعايير المحاسبية الدولية فإننا سنركز في هذا الفصل على ما يلي:

1. دور معايير الإبلاغ المالي في تحقيق جودة الكشوف المالية.

2. الدراسات السابقة في الموضوع

المبحث الأول: دور معايير الإبلاغ المالي في تحقيق جودة الكشوف المالية.

المطلب الأول : نشأة و تطور المعايير المحاسبية الدولية.

النموذج الذي يوضع ليقاس على ضوئه وزن شيء و Standard يقصد بكلمة المعيار هو Accounting Standard طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فالمعيار المحاسبي المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها .

فالمعيار المحاسبي يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير الكشوف المالية، ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة لأنه لا بد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله.

ويمكن وضع التعريف التالي للمعايير المحاسبية فالمعيار المحاسبي هو: " بيان لتحقيق التوافق والتنسيق فيما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية للوحدة، وهذا يساعد على جعل الكشوف المالية ذات قابلية على المقارنة والفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة ، فالمعيار يوضع في ضوء الأعراف المحاسبية المتعارف عليها" والظروف البيئية السائدة وأساسيات النظرية المحاسبية. (1)

الفرع الأول: أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية.

يمكن رصد سببين أساسيين استدعيا العمل على تنظيم المحاسبة الدولية .

أ- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير علم المحاسبة نفسه(2):

¹ د/حسن عبد الكريم سلوم ،دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الدولي السابع الزرقاء، الأردن ،ص 12.

² - خالد مقدم، تبني معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص 64.

ظهر في منتصف السبعينات حاجة ملحة لتوحيد المحاسبة واستبعاد التناقضات القائمة في علم المحاسبة بين المحاسبات الوطنية في الدول المختلفة فتعددت وتناقضت المعالجات لنفس الظاهرة من دورة محاسبة إلى دورة أخرى (مخالفة مبدأ الثبات) وكذلك الحلول المتناقضة بين الشركات على المستوى الوطني (مخالفة مبدأ قابلية البيانات المحاسبية للمقارنة) ناهيك عن الاختلاف الكبير القائم على المستوى الدولي.

ب- ظهور اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية، أي الانتقال إلى لغة المحاسبة تلقى قبولا وطنيا ودوليا، مثلا: اختلافات في تحديد مفهوم الأصول أو المصروفات أو الخسارة.

ج- انفتاح البورصات وأسواق المال عالميا تماشيا مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية وإصدار معايير جديدة، تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال.

الفرع الثاني : خصائص المعايير المحاسبية الدولية

إن الخصائص الأساسية الواجب توفرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها وهي كالاتي:

أ - **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي** : فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقيا من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.

ب - **الملائمة** : باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الموازنة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.

ج - **المرونة** : بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

د - **الواقعية** : يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة. وفضلا عن الخصائص المذكورة سابقا يمكن إضافة الخصائص الآتية:

هـ - **المفهومية** : يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.

و - **الحيادية** : يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.

ز - الانسجام مع أهداف المحاسبة المالية : بحيث يتم صياغتها في ضوء أهداف المحاسبة المالية من توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرار.(3)

الفرع الثالث: أهمية و أهداف المعايير المحاسبية الدولية.

أولا : أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تم إصدار المعايير المحاسبية الدولية للدور الهام الذي تلعبه و يتمثل فيما يلي:

- أ- تحسين جودة المعلومات: التي ينتجها النظام المحاسبي الأمر الذي يرفع من كفاءة الإدارة بالوصول إلى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.
- ب- انسيابية الاستثمار بين البلدان: توافر معايير تسمح بإعداد قوائم موحدة للشركات المتعددة الجنسيات يشجع على افتتاح أسواق المال الوطنية و زيادة الاستثمارات .
- ج- تقليل كلفة معالجة المعلومات المحاسبية : يمكن لمتخذ القرار الاستغناء عن الكلفة الإضافية لمعالجة الكشوف إذا تم إعدادها بأسس موحدة .
- د- القدرة على فهم المعلومات : توفر المعايير أسس موحدة لإعداد الكشوف.

ثانيا: أهداف المعايير المحاسبية الدولية

من بين أهم الأهداف و الدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية ما يلي:

- أ- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا .
- ب- العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.
- ج- إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات و المبادئ المحاسبية و التي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.
- د- تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.

هـ- تسهل العمليات الدولية و التسعير، و كذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، و تجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصا بعد زيادة و نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، و كذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية و تدفق الاستثمارات.

و- رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية(4).

الفرع الرابع: العوائق التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية

1 - أهم عائق ستواجهه المؤسسة عند تطبيق هذه المعايير هو عائق المعلومات فالعيب ليس في المعايير المحاسبية الدولية و لا كيفية تطبيقها بقدر ما هو في صحة البيانات وتحديثها أو خطئها .

2 - عائق عدم وجود البورصة في بعض الدول التي تنتمي إليها المؤسسات وتكون أسهمها متداولة فيها و بالتالي تظهر القيم الحقيقية لأسهمها وأصولها وخصومها ونتائجها وهو الأساس الذي ستقوم عليه المعايير الجديدة.(5)

الجدول رقم (1.1): ملخص لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)

رقم المعيار	موضوع المعيار	رقم المعيار	موضوع المعيار
IAS1	عرض البيانات المالية	IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
IAS2	المخزون	IAS 31	التقرير المالي عن الحصص في المشاريع المشتركة
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	IAS 32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض
IAS8	السياسات المحاسبية والتقدير في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IAS 33	نصيب السهم من الأرباح
IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	IAS 34	التقارير المالية المرحلية
IAS 11	عقود الإنشاء	IAS 36	انخفاض قيمة الموجودات

¹ - سالي محمد الدينوري، قائمة التدفقات في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، قسم التسيير، 2008-2009، ص 7.

⁵ - نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

المخصصات، المطلوبات والموجودات المحتملة	IAS 37	ضرائب الدخل	IAS 12
الموجودات غير الملموسة	IAS 38	تقديم التقارير حول القطاعات	IAS 14
الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	IAS 39	المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار	IAS 15
استثمارات العقارات	IAS 40	الممتلكات والمنشآت والمعدات	IAS 16
الزراعة	IAS 41	عقود الإيجار	IAS 17
		الإيرادات	IAS 18
تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	IFRS 1	منافع الموظفين	IAS 19
الدفع على أساس الأسهم	IFRS 2	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	IAS 20
تجميع الأعمال	IFRS 3	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS 21
عقود التأمين	IFRS 4	تكاليف الاقتراض	IAS 23
الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة	IFRS 5	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	IAS 24
تقييم الموارد الطبيعية	IFRS 6	برامج منافع التقاعد	IAS 26
الأدوات المالية، الإفصاح	IFRS 7	القوائم المالية الموحدة والمنفردة	IAS 27
القطاعات العملية	IFRS 8	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت البديلة	IAS 28
الأدوات المالية (6)	IFRS 9		

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على المرجع: حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر، ط1، عمان، الأردن 2008، ص.ص 16 - 63.

المطلب الثاني : الكشوف المالية – مفاهيم وأسس الإفصاح عنها.

تعتبر الكشوف المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة؛ ومن أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الأطراف الآخذة (المهتمة بأمر المؤسسة) في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية؛ تعكس وضعية المؤسسة المالية ونتائجها المحققة، والتي تقدم من خلالها حوصلة نشاطها في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية؛ ويجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على الخصائص النوعية الملائمة.

هناك عدة تعاريف للكشوف المالية نذكر منها: عرفت الكشوف المالية بأنها " مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللأداء، ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات".⁽⁷⁾ وعرفت أيضا بأنها " وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلي الرغم من أن الكشوف المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام علي أساس عناصر الكشوف المالية".⁽⁸⁾

الفرع الأول: مسؤولية وشروط إعداد الكشوف المالية :

أولا: مسؤولية إعدادها: إن مسؤولية إعداد وتجهيز الكشوف المالية هي من مسؤولية إدارة المؤسسة، وعليها بيان أنها قد مارست الدقة والإكتمال في إعدادها، وبذلك تستخدم الكشوف كوسيلة لتقييم وظيفة الوصاية التي أسندها الملاك للإدارة بتسيير أعمال المؤسسة واستخدام مواردها.⁽⁹⁾

ثانيا: شروط إعدادها: عند إعداد وتقديم الكشوف المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها.⁽¹⁰⁾

الكشوف المالية تضبط وتعد في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.

كل عنصر من مكونات الكشوف لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة⁽¹¹⁾

⁷- Jean-ferancois des Robert, ferancois mechin , herve Puteaux, Normes IFRS et PME, dunod, paris, 2004, p12

⁸ - طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والدار الجامعية، الإسكندرية ، 2002، ص38

⁹ - نصوص وتشريعات، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المرجع السابق، ص 22.

¹⁰ - نصوص وتشريعات، نفس المرجع ، ص 22.

¹¹ - بدوي الياس، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة قاصدي مبراح

الفرع الثاني: أنواع وأهداف الكشوف المالية

أولاً: أنواع الكشوف المالية وخصائصها

تقدم المعلومات المالية عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفعاتها النقدية في شكل مجموعة من الكشوف المالية ذات خصائص معينة وهي (12): .

1_ قائمة المركز المالي :

تصور المركز المالي للمشروع من حيث أصوله وخصومه أو ما له من حقوق وما عليه من التزامات في نهاية فترة مالية معينة.

عناصر قائمة المركز المالي هي كما يلي:

- * **الأصول:** هي موارد تخضع لسيطرة المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة وتتوقع المؤسسة أن تحصل منه علي منافع اقتصادية مستقبلية .
- * **الالتزام:** هو التزام علي المؤسسة ناشئ عن إحداه سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداها تدفقات خارجية من المواد التي تملكها المؤسسة والمحتوية على منافع اقتصادية .
- * **حق الملكية:** هي المنافع المتبقية في أصول المؤسسة بعد طرح كافة التزاماتها.

2 _ قائمة الدخل :

هي تصور نتيجة عمل المشروع ربح أو خسارة خلال فترة مالية معينة . وعناصر قائمة الدخل نذكرها كما يلي :

- * **الإرادات:** نعرف الإيرادات بأنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية من الأصول، أو زيادة في هذه الأصول، أو نقص في الالتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك .
- * **المصروفات:** وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية علي شكل تدفقات خارجية من الأصول، أو استهلاكها، أو تحمل الالتزامات، مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات علي الملاك .

3 _ قائمة التدفقات النقدية :

تظهر التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارج وحسب النشاطات الرئيسية للمؤسسة التمويلية كالاقتراض والائتمان والاستثمارية كالاستثمارات في الأصول المختلفة، خلال فترة مالية معينة .

4- قائمة التغير بحقوق الملكية :

تظهر التغيرات في حقوق الملكية من إضافات أو تخفيضات (أرباح أو خسائر أو توزيعات للإرباح أو مسحوبات) علي الرصيد المحتجز أول المدة والرصيد غير الموزع في نهاية فترة مالية معينة .

5 _ الملاحق :

تمثل صورة السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية⁽¹³⁾ .

ثانياً: أهداف الكشوف المالية

إن الأهداف التي تسعى الكشوف المالية إلى تحقيقها تنشأ أساساً من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك الكشوف المالية .

ويمثل تحديد أهداف الكشوف المالية نقطة البدء في وضع وتطوير أية نظرية محاسبية مالية، وعلى حسب (FASB) فإن أهداف الكشوف المالية من شأنها توفير معلومات:⁽¹⁴⁾

أ: تقديم معلومات موثوق تتعلق بالمواد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق :

* القدرة على تقييم نقاط القوة و الضعف للمشروع ،

* بيان مصادر التمويل و الاستثمارات للمشروع .

* تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات .

* بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو .

ب: تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من اجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين و الموردين .. الخ .

ج : تقديم المعلومات المالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة .

د: الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية .

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين و الدائنين الحاليين و المحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات الاستثمارات و الاقتراض و القرارات الشائعة الرشيدة، والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية وعلى الاستعداد لدراسة هذه المعلومات بالاهتمام المناسب .

*لابد أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة حيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية لتقدير و التوقع الأداء المستقبلي لها، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها.

* تزويد المعلومات لتقدير مدى مسؤولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك، وتزويد المعلومات المفيدة للمدريين و الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تم الملاك وكذا المعلومات التفسيرية و التوضيحية المهمة .

¹³ - عبد الستار الكبيسي، الشامل ف المبادئ المحاسبية، عمان، دار وائل، الطبعة الأولى، 2008 ص 112.

¹⁴ - Jacques Richard, Christine Collette, **Comptabilité générale - Système français et normes IFRS** -, 8ème édition, DUNOD, Paris, 2008, P 87.

*تختلف القوائم المالية من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير وأيضا تتأثر القوائم المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها ومدى حاجة المستفيدين من المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المتضمنة في الكشوف المالية

تعتبر الكشوف المالية أهم وسيلة للإفصاح أو الإبلاغ المالي عن وضعية المؤسسة، وهي بالتالي تمكن كافة مستعملي الكشوف من اتخاذ القرارات المناسبة، إذ أن الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومة المقدمة في الكشوف المالية مفيدا للمستعملين. والخصائص النوعية الرئيسية الأربع هي الآتية⁽¹⁵⁾:

1- الملائمة: تتمثل الملائمة في مدى تمكن مستعملي المعلومات من التنبؤ بأحداث مستقبلية وإتخاذ القرار على أساس معلومات لأحداث في الماضي أو الحاضر من نفس الطبيعة وهذا في الوقت المناسب والنافع.⁽¹⁶⁾

* وحتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

* غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى هم المستخدمون مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجر وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق. وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية، فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، وتعزز القدرة على التنبؤات من الكشوف المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن عمليات المالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال، ستزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإبلاغ فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات أو المصروفات، وترتبط ملائمة أي معلومة بنوعها وبأهميتها النسبية.

2- الموثوقية : لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالمصادقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه⁽¹⁷⁾.

* يمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة الاعتراف بها

* يمكن أن يكون مضللا فعلى سبيل المثال، إذا كانت مشروعية ومبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني، فإن اعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

15 - بدوي الياس، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالي، مرجع سابق، ص 39

16 - مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (غير منشورة) 2004، ص 48.

17 - أكرم يحي علي الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق

وتتضمن صفة المصدقية (الموثوقية) على الصفات الفرعية التالية:⁽¹⁸⁾

***التمثيل الصادق:** بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة والتي تم التعبير عنها في الكشوف المالية.

* **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني :** (الجوهر قبل الشكل) لكي تعبر المعلومات تعبيراً صادقا عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فيجب أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني. فلا توجد فائدة من كشوف تتطابق في شكلها القانوني مع النماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقعة وبعيدة عن الحقيقة.

***الحياد:** يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في الكشوف المالية بالحياد وخلوها من التحيز حتى تتصف بالمصدقية، ولا تعتبر الكشوف المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

***الإكتمال:** حتى تتصف الكشوف المالية بالمصدقية يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية، بحيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

3- قابلية المقارنة : تكون أي معلومة قابلة للمقارنة عندما يتم إعدادها وتقديمها بصورة كافية كي تسمح لمستخدميها بإجراء مقارنات هامة في الزمن وبين المؤسسات القابلة للمقارنة⁽¹⁹⁾

وتعني قابلية المقارنة للكشوف المالية، أن يكون في إمكان المستخدمين القدرة على مقارنة الكشوف المنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء أو مقارنتها مع كشوف منشأة أخرى . كما يجب أن تتضمن هذه الكشوف سبل لإعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وأية تغيرات قد تطرأ على هذه السياسة. ولا يمكن أن تكون الكشوف قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقاً لمفهوم الثبات والاتساق.

مما يجبر المنشأة على أن تقوم بالإبلاغ عن كافة السياسات والطرق والبدائل المحاسبية التي تم إعداد الكشوف على غرارها، حتى يتسنى للمستخدمين من المقارنة بصدق⁽²⁰⁾.

4- قابلية الفهم (الوضوح أو المعقولية): إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالكشوف المالية هي القابلية للفهم المباشر من قبل المستفيدين لهذا الغرض، فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة لأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال، فإنه يجب عدم الاستبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في الكشوف المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية لا تعني بالضرورة أن ينأى المحاسب المالي بنفسه عن

18 - بدوي الياس، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالي، مرجع سابق 2012، ص 40.

19 - كويسى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

20 - بدوي الياس، المرجع السابق، ص 40.

الإبلاغ عن معلومات خاصة بأمور وقضايا معقدة طالما كان إشمال الكشوف المالية على هذه المعلومات أمر ضروري وغيابها يخل بكفاية البلاغ نفسه. (21)

الفرع الرابع: مستخدموا الكشوف المالية

تطلب المعلومات المالية التي تتضمنها الكشوف المالية من جانب العديد من الفئات وذلك لتحقيق أغراض متنوعة من بينها تسهيل اتخاذ القرارات أو تسهيل الرقابة على الإدارة وتفسير العقود أو الارتباطات التي تتضمن شروطا مبنية على تلك المعلومات، وطبيعة الأطراف المستعملة لها (22).

أولاً: المستعملون الداخليين.

ممثلة في مختلف المصالح والأقسام المكونة للمؤسسة والقائمين على تسييرها والمعنيين باتخاذ القرارات التشغيلية داخلها. وتعتبر هذه الفئة الأكثر حظاً من حيث حصولها على المعلومات المرغوبة، وذلك باعتبارها القائمة على تشغيل نظام، أدوات المعالجة حسب خصوصيات الطلب على المعلومات معالجة البيانات .

وبالتالي قد تعمل على مواءمة لمختلف الأقسام، وذلك على حساب ملائمة ومصداقية هذه المعلومات مقارنة بالطلب عليها من طرف الغير (الأطراف الخارجية)

الثاني: المستعملون الخارجيين

ويتمثلون في كل الأطراف (ماعدا إدارة المؤسسة) الذين يرغبون في الحصول على معلومات متعلقة بالمؤسسة. (23)

وفي هذا الإطار يمكن توضيح أهم الفئات المستخدمة للمعلومة المحاسبية بالنسبة للمستفيدين الخارجيين

الفرع الخامس: تكامل الكشوف المالية

إضافة إلى ترابط الكشوف المالية الأساسية فيما بينها فان هذه الكشوف هي أيضا مكملة لبعضها البعض فلا يمكن لأي كشف من تلك الكشوف بمفردها أن تلي كافة احتياجات مستخدميها وتكمن أهمية تكامل هذه الكشوف أثناء عملية التحليل المالي حيث نجد مؤشرات التحليل المالي لا تعتمد فقط على الربط بين بنود الكشف الواحد بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في الكشوف الأخرى . ويمكن عرض بعض حالات التكامل بين الكشوف المالية فيما يلي (24) :

21 - بد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص43.

22 - أحمد أبو الحسن، ومحمد سمير الصبان، المحاسبة المتوسطة، مرجع سبق ذكره 1997، ص10

23 - عبد الحميد مانع صبيح، إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، مجلة المحاسب القانوني تصدر عن جمعية المحاسبين اليمنيين، العدد 5-6، افريل

2009، ص19

24 - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل إلى النظرية المحاسبية، ط 1 الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 321

تتضمن قائمة المركز المالي معلومات عن الهيكل التمويلي للمنشأة وبالتالي يمكن استخدامها في مجال تقييم السيولة والمرونة

التمويلية .

إن قائمة الدخل تعطينا معلومات هامة عن قدرة المؤسسة علي تحقيق أرباح ولكي تكون هذه المعلومات ذات مضمون أصدق إذا ما تم ربطها بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي.

إن قائمة التدفق النقدي تعطينا معلومات عن التدفقات الحالية، والتي تتأثر بطبيعة الحال بنشاط الفترة السابقة مما يجعلها ذات محدودة في مجال التنبؤ بالمستقبل إلا أنه يربط المعلومات الواردة في هذه القائمة مع قائمة الدخل ستكون ذات فائدة للتنبؤ، وتوفر لنا قائمة التغير في حقوق الملكية معلومات عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات لن تكون ذات فائدة إلا إذا استخدمت مع المعومات الواردة في القوائم الأخرى.

المطلب الثالث: تأثير المعايير الدولية على الإبلاغ المالي

يعد الإبلاغ المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في الكشوف المالية،

وعلي الرغم من ذلك تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإبلاغ عن المعلومات الواجب توافرها في الكشوف المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة⁽²⁵⁾. مما سبق يتضح أن الإبلاغ يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين، بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة، دون تضليل بشكل يسمح بالإعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات .

تعدد أنواع الإبلاغ وهذا بحسب الأغراض المرجوة منه، لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإبلاغ المالي في ما يلي⁽²⁶⁾ :

الإبلاغ الكامل: يشير إلى مدى شمولية الكشوف المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإبلاغ الكامل من أهمية الكشوف المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات⁽²⁷⁾.

الإبلاغ العادل: يهتم الإبلاغ العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية.

²⁵ - أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

2010/2009. ص 14

²⁶ - عبد اللطيف زيود، وأخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية* سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد 1، 2007، ص 171 - 188

³ - رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار "دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، مرجع سابق، 2007، ص 109.

الإبلاغ الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في كشوف المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للحررة التي يتمتع بها الشخص المستفيد⁽²⁸⁾.

الإبلاغ الملائم: هو الإبلاغ الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها.

الإبلاغ التثقيفي (الإعلامي): هو الإبلاغ عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل: الإبلاغ عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في الكشوف المالية.

الإبلاغ الوقائي: يقوم هذا النوع من الإبلاغ على ضرورة الإبلاغ عن الكشوف المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي⁽²⁹⁾.

مما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإبلاغ والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية (الإبلاغ الفوري عن الأحداث الجوهرية على المراكز المالية للشركة) لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل أيضا الإبلاغ بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالكشوف المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية أو المحلية المطبقة.

الفرع الأول: جودة الكشوف المالية وتأثرها بمعايير الإبلاغ.

أولاً: مفهوم الجودة في الكشوف المالية.

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها الكشوف وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

إن تحديد أهداف الكشوف المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد قرارات المستفيدين

ويقصد كذلك بمفاهيم جودة الكشوف تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بمت المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد الكشوف المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب البديلة⁽³⁰⁾.

²⁸ - الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف والمفاهيم)، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس 2003 ، ص 95. www.gccaao.org أطلع عليه يوم : 25 ماي 2012.

²⁹ - محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية دروس وتطبيقات، دار النشر الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010، ص 55.

³⁰ - الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف والمفاهيم)، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس 2003 ، ص 50. www.gccaao.org أطلع عليه يوم : 25 ماي 2012.

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية .

وهذا يبرز دور تطبيق المعايير الإبلاغ ضمن النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية:

- حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخلات النظام المحاسبي
 - تشغيل ومعالجة المدخلات كمعادن خام أي بيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول على معلومات المحاسبية.
 - توصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة كشوف مالية.
 - الرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات⁽³¹⁾.
- واستناداً لما سبق يتبين أن النظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبة بعضها ببعض والمقيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم الكشوف المالية بجودة عالية لمتخذي القرار.

ثانياً: العوامل المؤثرة في جودة الكشوف المالية

تعتبر جودة الكشوف المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي⁽³²⁾:

أ- المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة الحاسوبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب- المقومات البشرية: وتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ج- المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

د- قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

الفرع الثاني: معايير جودة الكشوف المالية.

تتحقق الجودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية⁽³³⁾:

1- أكرم يحيى علي النامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، مرجع سابق، ص32
32- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مرجع سابق، 2009/2008، ص 64.
33- ماجد إسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 58.

أولاً: - معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة الكشوف المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإبلاغ الكافي عن أداؤها.

ثانياً: - معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق معايير الإبلاغ بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية.

ثالثاً: - معايير فنية : إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم الجودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة الكشوف المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار⁽³⁴⁾.

حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العملية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الإبلاغ، كما أن مبادئ وإجراءات الإبلاغ هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال التقيد بالتشريعات والقوانين التي تضبط عملية الإشراف والرقابة.

الفرع الثالث: دراسة العلاقة بين الإبلاغ المالي وجودة المعلومات المحتواة في الكشوف المالية

إن التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة الكشوف المالية والمعلومات الناتجة عنها، على أنه يعتبر أحد المعايير الأساسية للإبلاغ المالي من خلال إبراز دقة وموضوعية الكشوف المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات.

وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق معايير الإبلاغ والمعلومات المحاسبية في الكشوف المالية، وأن تطبيق هذه المعايير يؤثر على درجة ومستوى الإبلاغ المحاسبي مما يؤكد على أن الإبلاغ والشفافية وظاهرة ترشيد الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به.

إن الأثر المباشر من تطبيق معايير الإبلاغ هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات بإعتبار أن المعلومات التي تنتجها الكشوف المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الإعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، بإعتبارها مدخلا⁽³⁵⁾.

إن أهم دوافع تطبيق معايير الإبلاغ بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنباً لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في الكشوف المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في الكشوف المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة

34 - ماجد إسماعيل أبو حماد، المرجع السابق، ص 59.

35 - ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سابق، ص 60.

والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإبلاغ عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين⁽³⁶⁾.

فالإبلاغ يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال، والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلتزم الشركات العاملة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحدها المهنة. وذلك حتى يكتسب الإبلاغ والكشف المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها⁽³⁷⁾.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة علي احتياجات المستفيدين من المعلومات المالية.

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات الحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها⁽³⁸⁾:

أ - طبيعة المستخدم.

ب- الهدف والغاية من استخدام المعلومات الحاسبية.

ج- نوع المعلومات الحاسبية ومستوى جودتها وكميتها.

د- التوقيت السليم والمناسب للمعلومات الحاسبية.

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل: طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار.

واستنادا لما تقدم فإن فائدة المعلومات الحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصرى الملائمة والموثوقية المتمثلة في⁽³⁹⁾ :

1 - وصول المعلومات إلى مستخدمها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم)

2 - أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

3 - أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة⁽⁴⁰⁾.

³⁶ - زرزار العياشي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح الحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة غير منشورة، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة الحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 08/07 ديسمبر 2010، ص 12.

³⁷ - د. زرزار العياشي، المرجع السابق، ص 15.

³⁸ - حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد-إدارات-شركات-بنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 164.

³⁹ - زرزار العياشي، مرجع سابق، ص

⁴⁰ - سليمان محمد مصطفى، علي محمود خليل، مرجع سابق، ص 17.

وللاعتقاد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم⁽⁴¹⁾.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة في الموضوع

المطلب الأول: دراسات الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية

الفرع الأول: دراسة اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (1989)

International Accounting Standard Committee

تهدف هذه اللجنة إلى إعداد ونشر معايير دولية يجب احترامها عند إعداد وتقديم القوائم المالية بهدف تحقيق تجانس القواعد والإجراءات الدولية وقد قامت هذه اللجنة بعدة إصدارات والتي من بينها دراسة سنة 1989 بحث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المفاهيم الأساسية الخاصة بإعداد القوائم المالية للمستخدمين من خارج المؤسسة، وهذا من خلال تحديد أهداف القوائم المالية والخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية، كما هدفت إلى تحديد مفاهيم الإعراف والقياس .

وما يهمننا في هذه الدراسة هي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المحددة، والتي تتمثل في أربع خصائص رئيسية، وهي:

أولاً : الملائمة: اعتبرت هذه الدراسة خاصية الملائمة من أهم الخصائص الواجب توفرها، إذ بدونها لا يمكن الاستفادة من المعلومات المالية مهما توفرت على الخصائص الأخرى، وقد حددت خاصيتين فرعيتين للملائمة وهما: القيمة التنبؤية بمعنى أن تمكن مستخدميها من التنبؤ بمختلف الأحداث والتدفقات، أما الخاصية الفرعية الثانية فهي القيمة التصحيحية والتي من خلالها يستطيع مستخدمو المعلومات المالية تقييم صحة توقعاتهم السابقة ، وأهم ما يلاحظ على هذه الدراسة بخصوص خاصية الملائمة هي إهمالها لخاصية التوقيت المناسب، والتي من شأنها التأثير على جودة المعلومات من خلال وصول المعلومة متأخرة لمتخذ القرار .

ثانياً: القابلية للفهم : أكدت أيضا هذه الدراسة على ضرورة توفر المعلومات المالية على خاصية القابلية للفهم، والتي تقضي بتقديمها بأسهل طريقة ممكنة والتي تتلاءم مع المستخدم العادي .

ثالثاً : الموثوقية : كغيرها من الدراسات أولت هذه الدراسة أهمية كبيرة لخاصية المصدقية أو الموثوقية من خلال تأكيدها على ضرورة توفير خمسة خصائص فرعية وهي التمثيل الصادق، الموضوعية، الشمولية، الابتعاد عن قيد الشكل، خاصية التحقق.

رابعا: القابلية للمقارنة: هي من بين الخصائص التي أكدت هذه الدراسة على ضرورة توفرها في المعلومات المالية إذ نجد خاصية القابلية للمقارنة التي تسمح لمستخدميها من إجراء مختلف المقارنات بين الدورات لنفس المؤسسة وبين مختلف المؤسسات، وأوضحت سبيل تحقيق هذه الخاصية يكون بتوحيد الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه المعلومات المالية .

الفرع الثاني: دراسة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCCAAO

أولت هذه الدراسة المعنونة "الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف والمفاهيم)" الصادرة سنة 2003، أهمية كبيرة للخصائص النوعية وجاء في بيائها أن تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المالية يساعد المسؤولين على وضع معايير محاسبية، كما تساعدهم في المقارنة بين المعلومات المالية الناتجة عن تطبيق طرق محاسبية مختلفة، لذلك حددت هذه الدراسة جملة من الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية المتمثلة فيما يلي:⁽⁴²⁾

أولاً : قابلية المعلومات للفهم: أكدت هذه الدراسة على أهمية هذه الخاصية وذلك لتمكين مستخدمي المعلومات المالية من فهمها واستيعاب محتواها، بحيث حددت هذه الدراسة مجموعة من الإجراءات التي تساهم في إمكانية فهم المعلومات ومنها: تصنيف البيانات في مجموعات ذات فائدة لمن يستخدمها.

- الإستعانة بعناوين واضحة المعنى وسهلة الفهم .

- وضع البيانات المترابطة ببعضها البعض.

ثانياً: الملاءمة : عرفت هذه الدراسة الملاءمة على أنها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي أعدت من أجلها ، وأكدت على ضرورة ربط المعلومات المالية بإتخاذ القرارات، كما قامت بتحليل هذه الخاصية إلى خاصيتين فرعيتين هما ،

• تقييم البدائل: وهذا من خلال تأكيدها على ضرورة قدرة المعلومات المالية على تقييم محصلة البدائل السابقة.

• التوقيت الملائم: وهذا من خلال تقديم المعلومات المالية في الوقت المناسب لإتخاذ مختلف القرارات

ثالثاً: أمانة المعلومات وإمكانية الثقة بها (خاصية الموثوقية): أولت هذه الدراسة أهمية كبيرة لهذه الخاصية لما لها من أثر على مستخدميها وإشترطت ثلاثة خصائص لتحقيق ذلك وهي :

- التعبير عن الواقع بصدق : وهذا من خلال تصوير المعلومات المالية تصويراً دقيقاً للمضمون المراد تقديمه

- قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق: أي إمكانية التحقق من المعلومات وهذا من خلال أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين

بأساليب معينة للقياس المحاسبي يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر بتطبيق نفس الأساليب.

- حيادية المعلومات تقضي هذه الخاصية بعدم تحيز المعلومات المالية وتوجيهها إلى الغرض العام.

رابعاً: القابلية للمقارنة : كذلك أولت هذه الدراسة أهمية خاصة للقابلية للمقارنة في المعلومات المالية كما جاء حسبها: "تؤدي هذه

الخاصية إلى تمكين من يستخدم المعلومات المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء مؤسسات

أخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المؤسسة نفسها فيما بين فترات زمنية مختلفة".

ووضعت هذه الدراسة محددتين لشكل ومحتوى المعلومات المالية وهما: الأهمية النسبية لمختلف المعلومات الواجب توفرها، وكذا الموازنة

بين تكلفة المعلومة والمنفعة المرجوة منها.

الفرع الثالث: دراسة مجلس معايير المحاسبة الاسترالي

⁴² - هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإطار الفكري للمحاسبة المالية-الأهداف والمفاهيم، أوت 2003. على الموقع : www.gccaa.org تاريخ الإطلاع : 25-04-2012.

(2004) Australian Accounting Standards Board

شملت هذه الدراسة على الإطار النظري للمحاسبة المالية، وذلك بالتطرق إلى أهداف وأغراض المحاسبة المالية وكذا العوامل المؤثرة على التقارير المالية والخصائص النوعية الواجب توفرها وكذا مختلف الفئات المستخدمة لها وفيما يلي عرض للخصائص النوعية المحددة من هذه الدراسة:

أولاً: القابلية للفهم: بدأت هذه الدراسة بخاصية القابلية للفهم وجاء بحسبها ، من الضروري أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية مفهومة بسهولة من قبل مستخدميها، ولذا الغرض يفترض أن يكون لهؤلاء المستخدمين معرفة معقولة حول الأنشطة والأحداث التي تعبر عنها هذه المعلومات.

ثانياً: الصلة بالقرار (الملائمة): حتى تعتبر المعلومات المالية مفيدة يجب أن تكون ذات صلة بقرارات مستخدميها، وتحقق هذه الخاصية إذا كانت تساعد على التنبؤ بمختلف الأحداث المستقبلية، وتساعد على تأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة.

ثالثاً: الموثوقية: تعتبر من بين أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المالية، وتحقق هذه الخاصية إذا كانت خالية من الأخطاء و التحيز وتمثل الواقع بصدق، كما يجب أن تكون معلومات مالية كاملة تتصف بالشمولية.

رابعاً: القابلية للمقارنة: أكدت هذه الدراسة على ضرورة توفر هذه الخاصية في المعلومات المالية، وهذا لتمكين مستخدميها من المقارنة بين كشوفها عبر الزمن وتحديد مختلف الاتجاهات و التطورات في الوضع المالي، كما يجب أن تمكنهم من مقارنة التقارير المالية بين مختلف المؤسسات، ويتحقق هذين الأمرين بتوحيد الطرق و المبادئ المحاسبية مع المؤسسات من جهة وتمثيلها عبر الزمن من جهة أخرى.

تعقيب: ومن خلال استعراض الدراسات الثلاثة، نلاحظ أنها اتفقت على الخصائص الأساسية الواجب توفرها وهي:

– من حيث خاصية الملائمة: أكدت جميع الدراسات السابقة على ضرورة ملائمة المعلومات المالية لاحتياجات مستخدميها، واتفقت على ظاهرة القرار كمؤشر على ملائمتها ، أما بخصوص الخصائص الفرعية المكونة لهذه الخاصية فقد اختلفت فيما بينها وذلك كما يلي:

1- دراسة اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية حددت خاصيتين فرعيتين وهما القدرة التنبؤية، القدرة على التقييم.

2- دراسة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حددت خاصيتين : التوقيت المناسب، والقيمة التقييمية.

3- دراسة مجلس معايير المحاسبة الاسترالي : حددت خاصيتين فرعيتين للملائمة هما : التوقيت المناسب والقيمة التقييمية .

– من حيث خاصية القابلية للفهم: اتفقت هذه الدراسات على ضرورة اتصاف المعلومات المالية لهذه الخاصية واتفقت كذلك على ارتباطها بجانبين هما معدي القوائم المالية من جهة والمستخدمين من جهة أخرى، كذلك إتفقت هذه الدراسات على ضرورة عرض كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية حتى وإن كانت معقدة وتبسيطها قدر المستطاع لتناسب خاصية القابلية للفهم.

– من حيث خاصية القابلية للمقارنة: بخصوص هذه الخاصية، أكدت هذه الدراسات على ضرورة مراعاة جانبي التوحيد والتماثل في الطرق والسياسات المحاسبية أثناء إنتاج معلومات مالية، وهذا لتمكين مستخدميها من أجل مقارنات بين مختلف المؤسسات وبين عدة دورات مالية للمؤسسة الواحدة.

- من حيث خاصية الوثوقية: أجمعت الدراسات السابقة على ضرورة توفر خاصية الوثوقية في المعلومات المالية وما لها من أهمية في تأثير على نتائج عملية إتخاذ القرار بالإعتماد على معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الواقع الفعلي، مع ملاحظة إختلافها في الخصائص الفرعية المحققة لها وذلك فيما يلي:

1- دراسة اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية حددت أربع خصائص فرعية وهي: التمثيل الصادق، الحيادية، تسبيق الجوهر على الشكل، الشمولية.

2- دراسة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حددت ثلاث خصائص فرعية وهي: التمثيل الصادق، الحيادية، قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق منها.

3- دراسة مجلس معايير المحاسبة الاسترالي: حددت ثلاث خصائص فرعية وهي: التمثيل الصادق، الحيادية، الشمولية.

من خلال استعراض العلاقة الموجودة بين الدراسات التي حاولت تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المالية نخلص إلى أنها إتفتت على الخصائص الرئيسية والتي سنعتمد عليها في دراستنا والمتمثلة في:

- خاصية القابلية للفهم
- خاصية الملاءمة
- خاصية القابلية للمقارنة
- خاصية الوثوقية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة لمجموعة من الباحثين

الفرع الأول: دراسة حميدات (2004)⁽⁴³⁾، تتجلى إشكالية هذه الدراسة في مدى إلتزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إلتزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق عند إعدادها التقارير المالية السنوية والعلاقة بين هذا الإلتزام وحجم الشركة وعدد المساهمين والعائد على حقوق الملكية وحجم المديونية، وكانت عينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة في البورصة وتوصلت الدراسة إلى التالي :

- إن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان تلتزم بالإفصاح عن المعلومات بموجب المتطلبات المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية.

- يوجد علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الإلتزام بمتطلبات الإفصاح ومتطلبات الإفصاح حسب المعايير.

⁴³ - حميدات جمعة فلاح محمد، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004

الفرع الثاني: دراسة عيشي (2009)⁽⁴⁴⁾، بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، متطلبات التطبيق، هدفت الدراسة إلى إبراز مدى التوافق البيئة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية، ودور الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى في تحقيق هذا التوافق، إضافة إلى مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- أن توافق وتطبيق البيئة الوطنية مع البيئة الدولية في مجال المعايير المحاسبية الدولية له منافع وفوائد وأمام معوقات وصعوبات تترتب عليهم نتائج وانعكاسات قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية .

- لا يمكن للمؤسسات أن تسير التطور وتضمن سوقا لها إلا بتنظيم عملية المعايرة ، وذلك من حيث المنتجات ومستوى الخدمات المقدمة ووسائل وتقنيات الإنتاج المستعملة وإعداد برامج وهيكل واضحة ومتابعة ما يحدث على مستوى دوري .

- تتفاعل البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا ايجابيا مع البيئة الدولية في مجال المحاسبي من خلال عملية التوحيد المحاسبي الدولي، فإنه من الضروري ضبط المؤسسات المحاسبية وذلك بوضع معايير دولية موحدة لضمان تجانس التقارير المالية والقوائم المحاسبية .

الفرع الثالث: دراسة ماجد إسماعيل أبو حماد (2009)⁽⁴⁵⁾، تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

- أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية .

- أن تطور ثقافة الحوكمة إنعكس بشكل كبير في تعزيز وتحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أساس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين .

الفرع الرابع: دراسة أكرم يحيى علي الشامي (2009)⁽⁴⁶⁾، تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية على جودة التقارير المالية لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ، وقد هدفت الدراسة الى قياس اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن من خلال قياس أثر الخصائص الأساسية ومكوناتها كخاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية ، خاصية القابلية للمقارنة، خاصية الملائمة، وخاصية الموثوقية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وقد أوصت هذه الدراسة أن هناك تأثيرا عاليا للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية حيث بلغت نسبة التأثير 83% .

كما أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبة تأثير عالية بلغت نسبة 85% .

44- عيشي، بشير ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق، المؤتمر العلمي الثالث بكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2009.

45- ماجد إسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة 2009،

46- اكرم يحيى علي الشامي ، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، 2009.

الفرع الخامس: دراسة يوسف أرشيد حبيب العازمي (2012)⁽⁴⁷⁾، تناولت هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أوجه القصور في

تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح في القطاع النفطي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في شركة نفط الكويت وبمختلف مستوياتهم الوظيفية .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج وكان أبرزها :

- أن القصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة تأثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في الشركة من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين فيها.
 - أن القصور في تطبيق خاصية الملائمة والموثوقية يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة.
 - إن القصور في تطبيق صدق المعلومات يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت.
 - أن القصور في خاصية دقة المعلومات يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت.
- وقد ركزت الدراسة على أثر أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ، حيث أنه إختار مجتمع الدراسة المتكون من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين بالشركة.

الجدول رقم: (01-02) يبين ملخص لهذه الدراسات:

اسم الباحث	عنوان الدراسة	سنة الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
هيديات	مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية الدولية وتعليمات هيئة الأوراق المالية .	2004	التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالمعايير الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية الدولية.	- أن الشركات المدرجة في بورصة عمان تلتزم بالإفصاح عن المعلومات المالية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية. - وجود علاقة بين حجم الشركة و درجة الالتزام بمتطلبات الإفصاح حسب المعايير.
عيشي	المعايير المحاسبية والبيئة الجزائرية، متطلبات التطبيق	2009	ابرز مدى توافق البيئة الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية.	تطبيق البيئة الوطنية مع البيئة الدولية في مجال المعايير المحاسبية الدولية له منافع وفوائد . لا يمكن للمؤسسات أن تساير التطور وتضمن سوقاً لها إلا بتنظيم عملية المعايير.

⁴⁷ - يوسف أرشيد حبيب العازمي، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

<p>أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل كبير في تعزيز وتحسين موقع الشركات واستمر نحو بلوغ أهدافها.</p>	<p>ابراز أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.</p>	<p>2009</p>	<p>أثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية</p>	<p>ماجد إسماعيل أبو حماد</p>
<p>يوجد تأثير عاليا للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية علي جودة التقارير المالية بلغت نسبة التأثير 83</p> <p>أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تأثر علي جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وبنسبة تأثير عالية بلغت نسبة 85.</p>	<p>قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية علي جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية.</p>	<p>2009</p>	<p>أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية علي جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية</p>	<p>أكرم يحيى علي الشامي</p>
<p>أن القصور في تطبيق خاصية الملائمة والموثوقية يؤثر علي جودة الإفصاح بالقوائم المالية في الشركة من وجهة نظر المديرين.</p> <p>أن القصور في صدق المعلومات يؤثر علي جودة الإفصاح بالقوائم المالية.</p>	<p>التعرف علي أثر أوجه القصور في تطبيق الإبلاغ المالي علي جودة الإفصاح بالقوائم المالية.</p>	<p>2012</p>	<p>أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح في القطاع النفطي.</p>	<p>يوسف أرشيد حبيب العازمي</p>
<p>أن القصور في خاصية دقة المعلومات يؤثر علي جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت.</p>				

خلاصة الفصل:

يتبين لنا في نهاية الفصل أن وجود نظام إفصاح أو إبلاغ قوي ، يزيد من جودة المعلومات المحاسبية ومما يشجع على شفافية المؤسسات المدرجة في السوق، وكما تظهر التجارب أن الإبلاغ المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية الواردة في الكشوف المالية، تعتبر أداة قوة للتأكيد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين.

وبذلك يكتسب كل من الإبلاغ والكشوف المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين (الأطراف المستفيدة) ، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.

و من خلال الدراسات سابقة التي تناولت نفس موضوع بحثي و التي حاولت تحديد جودة المعلومات المحاسبية من خلال الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة وبمعنى آخر القواعد الأساسية الواجب

الفصل الثاني
الدراسة التطبيقية

بعد استيفائنا الجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري وأهم الدراسات السابقة في الموضوع، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة الدراسة لمجموعة من الشركات العاملة في مجال طباعة ونشر الكتاب بالجزائر، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول مدى أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على توليد كشوف مالية عالية الجودة وهذا من خلال إتصافها بالخصائص النوعية المحددة في الدراسة .

وبالتالي سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- 1 - مراحل تحضير وإعداد الاستبيان.
- 2 - نتائج الاستبيان بالتحليل والمناقشة.

المبحث الأول: مراحل تحضير وإعداد الاستبيان

يتناول توضيحا لمنهجية الدراسة المتبعة، حيث يحتوي على أسباب جمع البيانات ومنهجية تطوير أداة الدراسة والتعريف بها بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بأداء الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة المستهدفة واستجابتها الفعلية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات فضلا عن متغيرات الدراسة لهذا الموضوع .

المطلب الأول: منهجية الدراسة

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الشركات العاملة في مجال طباعة ونشر الكتاب بالجزائر، وقد قمنا بوضع قائمة بأسماء هذه الشركات في الملحق رقم (03). وقد تحددت عينة الدراسة في 72 فرد من العاملين بقسم المحاسبة والمالية، في 54 شركة عاملة في الجزائر. وتعتبر هذه العينة قصدية مكونه من أصحاب الاختصاص وعلي دراية بمستجدات المجال الذي يعملون به تنطبق عليهم الدراسة . ومن الجدير بالذكر أنه تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة التي تم تحديدها أعلاه. وفيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل .

الجدول رقم (01-02) العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية

النسبة	العدد	البيان
%100	72	الاستبيانات الموزعة
%94.44	68	الاستبيانات المستردة
%5.56	4	الاستبيانات غير الصالحة للتحليل
%88.88	64	الاستبيانات الصالحة للتحليل

الفرع الثاني: مصادر جمع المعلومات

اعتمدنا في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هي كما يلي:

1- البيانات الثانوية : تتمثل هذه البيانات في مجموعة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية والدراسات المنشورة والرسائل الجامعية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة، فضلا عن جمع ما تيسر من مصادر متاحة عبر شبكة الانترنت بحث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة والذي يعتبر جزء أساسيا في إجراء الدراسة الميدانية .

2- البيانات الأولية : تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بجمع البيانات الأولية عن طريق استخدام أسلوب الاستقصاء، حيث تم تصميم الاستبيان، وتم صياغة فقراته بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي وعرض الكشوف المالية، فضلا عن الجزء النظري من الدراسة .

الفرع الثالث: أداة الدراسة

1 – عرض الأداة:

اعتمدت الدراسة على استبيان كأداة لجمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، بحيث كانت أسئلة الاستبيان في مجملها تمثل انعكاس لما تم عرضه في الجانب النظري .

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم وتطوير الاستبيان على عدة خطوات حتى توصلنا إلى صيغته النهائية، وتتلخص هذه الخطوات فيما يلي :

- 1 - إعداد مشروع استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.
 - 2 - عرض مشروع الاستبيان على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمته لجميع البيانات
 - 3 - تعديل مشروع الاستبيان بشكل أولى حسب ما يراه المشرف
 - 4 - عرض مشروع الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم، بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
 - 5 - تعديل مشروع الاستبيان وفق ما تم الاتفاق عليه من قبل الأستاذ المشرف والأساتذة المحكمين.
 - 6 - توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول مجموعة من الأسئلة تخص البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، أما المحور الثاني تضمن أربع مجموعات تهدف إلى إسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني من خلال تفصي وجهات نظر عينة الدراسة حول تقييم الخصائص النوعية للكشوف النوعية، والمحور الثالث خصص من اجل توضيح أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على الكشوف المالية.

الفرع الرابع: متغيرات الدراسة.

نظرا لأن موضوع دراستنا يتمثل في أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي وعلاقته بتوليد كشوف مالية عالية الجودة، فان متغيري الدراسة كما يلي:

- المتغير المستقل: يتمثل في تطبيق معايير الإبلاغ المالي.
- المتغير التابع: يتمثل في توليد الكشوف المالية عالية الجودة.

المطلب الثاني: وصف أداة الدراسة والإختبارات الخاصة بها.

الفرع الأول: وصف أداة الدراسة (الاستبيان)

يتكون الاستبيان من ثلاث محاور أساسية :

المحور الأول: يختص هذا المحور ببيانات والمعلومات التي تتعلق بعينة الدراسة من بيانات الشخصية عن المستجوبين حيث تضمنت المعلومات المتعلقة بالدراسة على ما يلي:

- المؤهل العلمي (أكاديمي) (جامعي) - مهني)
- المهنة (محاسب-محاسب معتمد-مساعد محاسب-محاسب رئيسي-خبير محاسب-محافظ حسابات)
- الخبرة

المحور الثاني: يختص هذا المحور بدراسة الخصائص النوعية وقد أحتوى على مجموعة من الفقرات والبالغة (26) فقرة، حيث تم تقسيم المحور الثاني من الاستبيان إلى المجموعات التالية:

- **المجموعة الأولى:** تتناول هذه المجموعة الفرضية الأولى وهي: تأثير معايير الإبلاغ المالي على توليد معلومة مالية قابلة للفهم. والتي تحتوي على ستة (06) فقرات.

- **المجموعة الثانية:** تتناول هذه المجموعة الفرضية الثانية وهي: تأثير معايير الإبلاغ المالي على توليد معلومة مالية ملائمة لمستخدميها، وتلبي الغرض الذي أعدت من اجله. والتي تحتوي على سبعة (07) فقرات.

- **المجموعة الثالثة:** تتناول هذه المجموعة الفرضية الثالثة وهي: تأثير معايير الإبلاغ المالي على توليد معلومة محاسبية قابلة للمقارنة تسهل لمستخدمي المعلومة من تتبع تطور أداء المؤسسة. والتي تحتوي على خمسة (05) فقرات.

- **المجموعة الرابعة:** تتناول هذه المجموعة الفرضية الرابعة وهي: تأثير معايير الإبلاغ المالي على توليد معلومة محاسبية ذات موثوقية (مصادقية) تمكن مستخدميها من الإعتماد عليها كأساس لإتخاذ القرارات. والتي تحتوي على ثمانية (08) فقرات.

المحور الثالث: يتناول هذا المحور أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي علي الكشوف المالية

الجدول رقم (02-02)

محاور الاستبيان والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة

أقسام الاستبيان	المتغيرات الدراسة	الأسئلة التي تقيس المتغير
المحور الأول : البيانات الشخصية	المؤهل العلمي المهنة الخبرة	03
المحور الثاني : الخصائص النوعية	خاصية القابلية للفهم	06
	خاصية الملاءمة	07
	خاصية القابلية للمقارنة	05

08	خاصية الموثوقية	
09	أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي	المحور الثالث : محددات تطبيق معايير الإبلاغ المالي

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: صدق الأداة.

يقصد بصدق الأداة أن يكون استبيان الدراسة قادر علي أنجاز قياس ما وضع من اجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجب علي أسئلتها وفرضياتها وقد تم قياس من خلال عرض استبيان الدراسة على مجموعة من المحكمين تألفت من 05 أعضاء من هيئة التدريس الكلية، متخصصين في الدراسات المحاسبية والإحصاء، وقد استجابت الباحثة لآراء السادة المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم إلي أن تم التوصل إلي الاستبيان في صورته النهائية وكما هو موضح في الملحق رقم (01-02) وأصبح جاهزا للتوزيع علي أفراد عينة الدراسة، والملحق رقم(02-02) يوضح قائمة الأساتذة المحكمين.

الفرع الثالث:الإختبارات الخاصة بأداة الدراسة.

نظرا لان اختيار الأسلوب المناسب (الملائم) في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليلها، فقد تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية كان أبرزها برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وفي ضوء طبيعة متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام أساليب الإحصائية التالية:

1- معامل **alpha cronbach**: للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم

2- الوسط الحسابي :

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الإحصائية الوصفية التي تستخدم في وسط إجابات المستجوبين وعرض نتائج الدراسة، ويطلق عليه في بعض الأحيان مصطلح المتوسط أو المعدل الحسابي ويستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة .

3- الانحراف المعياري : ويسمى في بعض الأحيان بالانحراف القياسي، ويعبر عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي مقاسا بوحدات المتغير نفسه، ويعتبر من أهم مقاييس التشتت ويقف في مقدمتها عند التطبيق وله نفس ميزات الوسط الحسابي.

4 - النسبة المئوية : استخدم هذا المقياس لتلخيص البيانات المتعلقة بخصائص للمستجوبين، فضلا عن استخدامه للتعبير عن الوسط الحسابي للإجابات والتي يطلق عليها نسبة التأثير وذلك وفقا لمعادلة التالية :

$$\text{نسبة التأثير} = \frac{\text{الوسط الحسابي}}{\text{قسمة أعلى وزن نسبي والبالغ (5)}}$$

8 -اختبار التوزيع الطبيعي كوجروف- سمرنوف: تم استخدام هذا الاختبار لتحليل مدى ارتباط بيانات الدراسة الميدانية لتوزيعها الطبيعي .

9- تحليل التباين ANOVA : تم استخدامه لاختبار ومعرفة التباين في آراء فئات عينة الدراسة، كما استخدمنا اختبار الدالة F.

10 - معامل الارتباط الخطي لبيرسون (P EARSON) : لمعرفة طبيعة وقوة التأثير

الفرع الرابع: قياس ثبات الأداة:

في هذا الجانب وكخطة أولى لازمة قبل تحليل نتائج الاستبيان ، نحاول قياس ثبات الاستبيان بواسطة معامل ألفا كورنباخ⁽⁴⁸⁾.

بحث يقيس نسبة المستجوبين الذين يعطون نفس الإجابة في حالة توزيع الاستبيان في نفس الظروف علي نفس العينة، أو بعبارة أخرى الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها علي أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

و الجدول التالي يبين قياس ثبات الاستبيان.

الجدول رقم(03-02): يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

معامل الفاكرونباخ	العينة
0.696	64

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي برنامج spss.20

من خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ قيمة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach تقدر بـ 0.696 وهي أكبر من 0.60

أي قيمة الثبات للاستبيان ككل 0.696 وهو ما يشير إلي إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن يسفر عنها الاستبيان نتيجة تطبيقه أو بصفة أخرى أن 69% من العينة المختارة سيكونون ثابتين في إجاباتهم، وفي حالة قمنا باستجوابه م من جديد وفي نفس الظروف، وهي نسبة توضح المصدقية العالية للنتائج التي يمكن استخلاصها .

وحيث أنها تزيد عن النسبة المقبولة (60%)، لذلك فهي نسبة تدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس مما يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبيان والاطمئنان على مصداقيتها في تحقيق أهداف الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الاستبيان بالتحليل والمناقشة.

سنحاول في هذا المبحث وصف وتحليل نتائج الدراسة فيما يخص محاور الاستبيان، واختبار مدى صحة وتحقق فرضيات الدراسة، وفي الأخير سنقوم بتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

المطلب الأول: نتائج الدراسة.

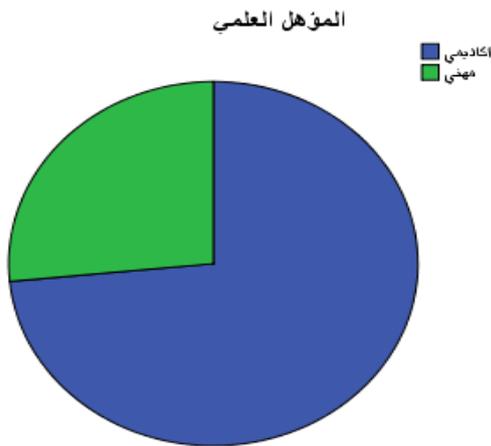
الفرع الأول: نتائج رصد البيانات الشخصية

أولاً: من خلال متغير المؤهل العلمي

وفقاً لما تم جمعه من خلال إجابات المستجوبين يبين لنا الجدول التالي النسب التكرارية لكل حالة من الحالات المدرجة في الإستبيان.

الجدول رقم (04-02) توزيع الإجابات حسب المتغير المؤهل العلمي

الفئة	أكاديمي(جامعي)	مهني	المجموع
التكرار	47	17	64
النسبة	%73.43	%26.56	%100



المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا علي برنامج SPSS20

الشكل رقم (01-02) يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

* ملاحظة : الأكاديمي(جامعي) يقصد بها من له مستوى جامعي فما فوق، والمهني من له مستوى أقل من المستوى الجامعي

ثانياً: من خلال متغير المهنة

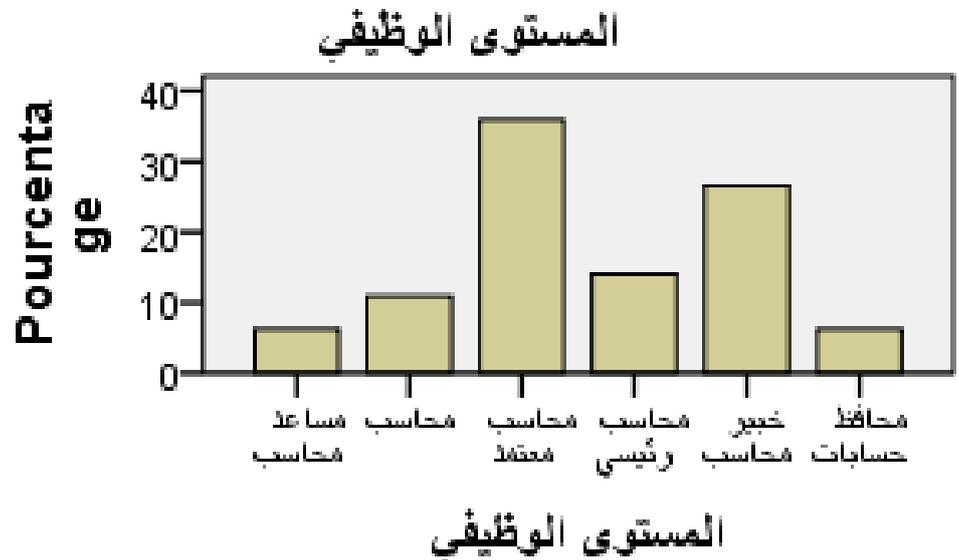
حسب ما جمعناه من خلال الاستبيانات المستردة من المستجوبين تبين لنا النتائج التالية :

الجدول رقم (05-02)

توزيع الإجابات حسب المتغير المهنة

الفئة	مساعد محاسب	محاسب	محاسب رئيسي	محاسب معتمد	خبير محاسب	محافظ حسابات	المجموع
التكرار	3	7	9	24	17	4	64
النسبة	%4.69	%11	%14	%37.5	%26.56	%6.25	%100

المصدر: من إعداد الطالبة



الشكل رقم (02-02) يمثل عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

أعطت لنا نتائج جمع البيانات من خلال الاستبيانات المستردة من المستجوبين النتائج المدونة في الجدول التالي :

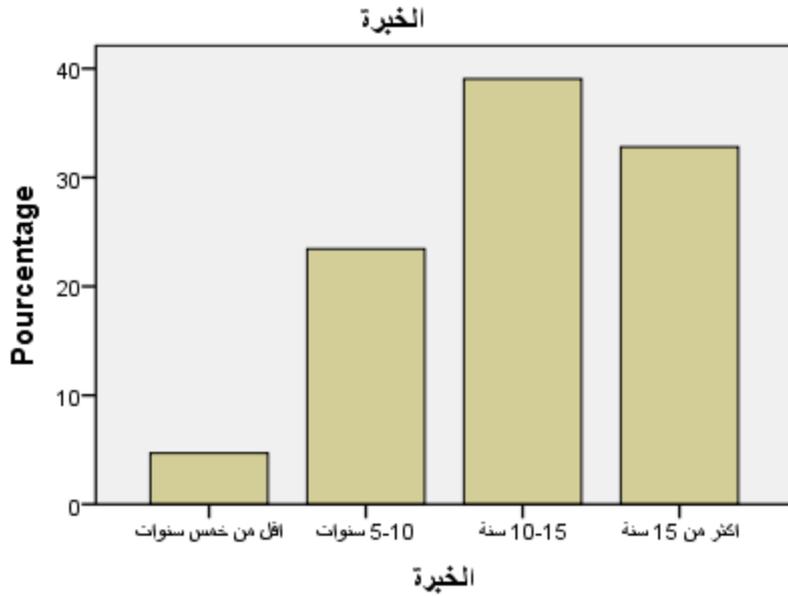
الجدول رقم (02-06)

توزيع الإجابات حسب متغير الخبرة

الفئة	أقل من 05 سنوات	من 05 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	المجموع
التكرار	03	16	24	21	64

النسبة	%04.69	%25	%37.5	%32.81	%100
--------	--------	-----	-------	--------	------

المصدر: من إعداد الطالبة



الشكل رقم (02-03) يمثل عينة الدراسة حسب الخبرة

الفرع الثاني: نتائج رصد وجهات نظر المستجوبين وتحديد إجاباتهم.

أولاً: معايير تحديد الاتجاه

يتكون المحور الثاني من استبيان الدراسة من أربع مجموعات، كل مجموعة تختص بدراسة خاصية من الخصائص النوعية للكشوف المالية، والمحور الثالث خصص لمعرفة أثر معايير الإبلاغ المالي علي توليد كشوف مالية عالية الجودة وقد كانت درجة الإجابة على كل فقرة من فقرات المجموعات مكونة من 5 درجات بحيث تمثل أعلى درجة من الموافقة، والدرجة 1 تعني أقل درجة من الموافقة حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (02-07)

مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

نحاول فيما يلي: تقييم الاتجاه العام للإجابات، بحيث يتم ذلك بعد حساب المتوسط الحسابي المرجح تم نحدد الاتجاه، وذلك بالاعتماد علي الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت الخماسي، بحيث قمنا بحساب قيمة الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسفات

(من 1 إلى 2 إلى 3 إلى 4 إلى 5) علي عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)
وعليه طول الفئة $0.80 = 4/5$

ويمكن أن نعتمد في تحديد الاتجاهات العامة علي جدول ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (02-08)

يوضح معايير تحديد الاتجاه

الاتجاه العام	المتوسط
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.80
غير موافق	من 1.81 إلى 2.60
محايد	من 2.61 إلى 3.40
موافق	من 3.41 إلى 4.20
موافق بشدة	من 4.21 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: نتائج رصد وجهات نظر المستجوبين وتحديد اتجاه إجاباتهم:

سنتناول في هذا الجزء من الدراسة نتائج وجهات نظر المستجوبين فيما يخص محاور الاستبيان.

أ- نتائج وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية القابلية للفهم

الجدول (02-09): وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية القابلية للفهم

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرة	الرقم
			%						
موافق بشدة	0.656	4.17	31.3	54.7	14.1	0	0	تقدم المعايير بصفة واضحة وشفافة المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها مما يسمح	01

								مستخدمي الكشوف المالية من فهمها بسهولة	
موافق بشدة	0.840	4.34	51.6	37.5	4.7	6.3	0	تسمح المعايير بتوفير كشوف مالية سهلة ومقروءة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مالية مبسطة تتماشى وإمكاناتها	02
موافق	0.914	3.92	29.7	40.6	21.9	7.8	0	يشجع تطبيق معايير الإبلاغ الاستثمار وهذا من خلال ضمان مقروءة الكشوف من طرف المحللين والمستثمرين	03
موافق بشدة	0.786	4.22	42.2	39.10	17.2	1.6	0	يقدم تطبيق معايير الإبلاغ كشوف مالية منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين الشركة الأم ومختلف فروعها	04
موافق	0.826	4.02	29.7	46.9	18.8	4.7	0	يلزم تطبيق معايير الإبلاغ المالي المؤسسات على تقديم القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك وإعداد الكشوف المالية المخالفة للمعايير الموضوعية بطريقة مفسرة ومبررة مما يساعد على فهم المحتوى الذي تقدمه	05
موافق	1.39	3.56	18.8	43.8	20.3	9.4	7.8	يلزم تطبيق معايير الإبلاغ المالي المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي على تقديم جميع المعلومات الخصوصية والضرورية لجعلها مفهومة من طرف مستخدميها	06
موافق	0.5981	4.0391	-	-	-	-	-		

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج SPSS20

ب- وصف وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية الملائمة.

الجدول (10-02): وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية الملائمة

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	%			
07	يضفي تطبيق معايير الإبلاغ صفة الدولية على الكشوف المالية للمؤسسات مما يساعد على اتخاذ قرارات مالية على مستوى دولي وتشجيع الاستثمار الأجنبي	1.6	9.4	25	39.1	25	3.77	0.988	موافق				
08	تساهم الكشوف المالية المقدمة من تطبيق معايير في رفع كفاءة التسيير من خلال ملاءمتها لاتخاذ مختلف القرارات الإدارية	4.7	9.4	23.4	45.3	17.2	3.61	1.033	موافق				
09	تعتبر الكشوف المالية المتممة للقوائم المالية التي تطبق معايير الإبلاغ المالي كافية بصورة تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة	1.6	3.1	28.1	48.4	18.8	3.8	0.839	موافق				

موافق	0.807	4.02	28. 1	50	17. 2	4.7	0	تساهم الكشوف المالية المقدمة من خلال تطبيق معايير الإبلاغ المالي في تقليل حالات عدم التأكد لدى مستخدميها	10
موافق	1.235	3.67	32. 8	26.6	21. 9	12. 5	6.3	يعتبر تاريخ تقديم الكشوف المالية الخاضعة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي ملائم لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب	11
موافق	0.889	4.06	35. 9	39.1	21. 9	1.6	1.6	تتميز الكشوف المالية المقدمة من خلال تطبيق معايير الإبلاغ المالي بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف القرارات	12
موافق	1.071	4.11	46. 9	29.9	17. 1	3.6	3.1	تتميز الكشوف المالية المقدمة من خلال تطبيق المعايير الإبلاغ المالي بقيمة استرجاعية تساعد مستخدميها في تقييم تنبؤاتهم السابقة وتصحيحها	13
موافق	0.6347	3.861	-	-	-	-	-	-	

		6						
--	--	---	--	--	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج SPSS20

ت- وصف وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية القابلية للمقارنة

الجدول (11-02) : وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية القابلية للمقارنة

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
14	يؤدي الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي إلى توفير كشوف مالية تساعد على إجراء مقارنات بين وضعيات مختلفة لشركات ومؤسسات مختلفة	0	1.6	25	40.6	32.8	4.05	0.805	موافق
15	يقدم تطبيق معايير الإبلاغ كشوف مالية تخص الدورة السابقة مما يساعد على إجراء مقارنات بين نتائج الفترات السابقة للمؤسسة أو مع مؤسسات التي تنشط في نفس النشاط	1.6	15.6	23.4	32.8	26.6	3.67	1.085	موافق
16	يسمح تطبيق معايير الإبلاغ المالي أدرج جدول سيولة الخزينة ضمن الكشوف المالية الأساسية مما يساعد مستخدمي الكشوف المالية على	0	0	1.6	42.2	56.3	4.55	0.532	موافق بشدة

								المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد سيولة الخزينة	
موافق بشدة	0.688	4.45	54.7	37.5	5.3	1.6	0	يسمح تطبيق معايير الإبلاغ المالي بتقديم كشوف مالية من خلال جدول سيولة الخزينة تساعد على إجراء مقارنات بين التدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية للمؤسسات	17
موافق بشدة	0.745	4.28	43.8	42.2	12.5	1.6	0	يلزم تطبيق معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات على تكييف مبالغ السنة المالية مع بداية السنة التي تليها في حالة تغيير لطرق التقييم والتسجيل مما يوفر كشوف مالية قابلة للمقارنة	18
موافق	0.4794	4.2000							

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج SPSS20

ث- وصف وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية الموثوقية

الجدول (02-12): وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية الموثوقية

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
-------	--------	----------------	-----------	-------	-------	------------	-----------------	-------------------	---------------

			%						
موافق بشدة	0.784	4.36	53. 1	31.3	14. 1	1.6	0	تزيد الكشوف المالية المقدمة من جراء تطبيق معايير الإبلاغ المالي من ثقة مستخدميها بحيث تسمح لهم بمتابعة الوضعية المالية للأطراف محل التعاقد	19
موافق بشدة	0.690	4.52	60. 9	31.3	6.3	1.6	0	عند تطبيق معايير الإبلاغ المالي يتوافق النظام المحاسبي للمؤسسة مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير كشوف مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة مما يزيد من ثقة مستخدميها	20
موافق بشدة	0.666	4.48	56. 3	37.5	4.7	1.6	0	يضمن تطبيق معايير الإبلاغ المالي شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الكشوف المالية من خلال كمية الإفصاح التي جاءت بها	21
موافق	0.930	4.16	43. 8	34.4	17. 2	3.1	1.6	تخلو الكشوف المالية المقدمة من جراء تطبيق معايير الإبلاغ المالي من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات	22

								الملزمة الإفصاح بما(ذات الغرض العام)	
موافق بشدة	0.712	4.47	56. 3	37.5	3.1	3.1	0	يوفر تطبيق معايير الإبلاغ المالي نظام معلومات محاسبي يتصف بالموضوعية، بحيث يمكن لمستخدميه التحقق من صحته	23
موافق بشدة	0.718	4.34	48. 3	37.5	14. 1	0	0	تتصف الكشوف المالية المقدمة من جراء تطبيق معايير الإبلاغ المالي بالصدق وأمانة التمثيل للأحداث الاقتصادية التي تعبّر عنها .	24
موافق	0.044	4.08	45. 3	28	17. 2	7.8	1.6	يعتمد تطبيق معايير الإبلاغ المالي على بدائل جديدة للقياس المحاسبي مما يسمح بتوفير كشوف مالية تعكس الواقع (تقدير جيد لذمة المؤسسة) وبالتالي تزيد من ثقة مستخدميها	25
موافق بشدة	0.850	4.23	43. 8	40.6	12. 5	1.6	1.6	يغلب الجانب الاقتصادي عن الجانب القانوني عند تطبيق معايير الإبلاغ المالي مما يسمح بتوفير كشوف مالية تعكس الواقع وتزيد من ثقة مستخدميها	26

موافق بشدة	0.5796	4.330 1							
---------------	--------	------------	--	--	--	--	--	--	--

مصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج SPSS20

ج- وصف وجهة نظر المستجوبين حول تقييم أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي وعلاقته بتوليد كشوف مالية عالية الجودة

الجدول رقم: (13- 02) وجهة نظر المستجوبين حول تقييم أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي وعلاقته بتوليد كشوف مالية عالية الجودة

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
01	يتم وضع ضوابط لعملية الإفصاح بغرض وضوح الأمور بالنسبة للمستثمرين	12.5	53.1	21.9	9.4	3.1	4.38	0.934	موافق بشدة
02	وجود قانون واضح لتطبيق معايير الإبلاغ	23.4	05	18.8	7.8	50	3.42	0.857	موافق
03	يهتم المساهمون بالإبلاغ عن التكاليف التي تتحملها الشركة	12.5	16.1	20.3	19.4	50.7	4.05	0.988	موافق
04	يتوفر الإبلاغ حول الشركة في تقويم المخاطر التي تحيط بها	7.8	29.7	25	32.8	47.7	3.97	0.069	موافق
05	يهتم المساهمون بجودة الكشوف المالية التي تقدمها الشركة	6.3	25	21.9	23.4	53.4	4.33	0.261	موافق بشدة
06	توفر إدارة الشركة الكشوف اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين	10.9	12.9	23.4	10.9	47.4	4.58	0.081	موافق بشدة
07	تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل	7.8	18.4	18.	18.	60.	4.67	0.070	موافق

بشدة			3	8	8			سليم تيزيد من القدرة على تطبيق المعايير	
موافق	0.057	4.16	50.5	26.6	25	15.9	0	توفر الكشوف المالية للشركات الثقة والموضوعية للمستثمرين	08
موافق بشدة	0.666	4.48	56.3	37.5	4.7	1.6	0	يضمن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الشفافية والثقة في الكشوف المالية من خلال كمية الإبلاغ التي جاء بها	09
موافق بشدة	0.341 3	4.897 6	-	-	-	-	-	-	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج SPSS20

الفرع الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

سنحاول من خلال هذا المطلب اختبار مدى صحة وتحقق الفرضيات الموضوعية لهذه الدراسة ، وهذا بتطبيق عدد من

الاختبارات الإحصائية المناسبة لذلك

أولاً: الطرق المعتمدة لاختبار صحة الفرضيات

يستخدم اختبار حسن المطابقة لمعرفة مدى ملائمة نموذج الدراسة، وبمعنى آخر التأكد من صحة الفرضيات نقوم بإختبار الدالة F بواسطة أسلوب تحليل التباين (ANOVA) لعينات الدراسة، والذي يشترط أن يكون توزيع طبيعي للبيانات ولهذا سنقوم بإختبار (سمرنوف) للتأكد من التوزيع الطبيعي.

أ. اختبار كولمجروف-سمرنوف للتأكد من توزيع البيانات طبيعياً.

قمنا بإستخدام اختبار كولمجروف-سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، والذي يعد ضروريا بالنسبة للإختبارات المعلمية والجدول (14- 02) يوضح نتائج اختبار كولمرو-سمرنوف على محاور الدراسة، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لمحمّل المحاور أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أن البيانات تتوزع طبيعياً، وعليه يمكن تطبيق الإختبارات المعلمية على الدراسة (اختبار F معلمي)

الجدول رقم (14- 02) تطبيق اختبار كولمجروف-سمرنوف على محاور الدراسة

المحاور	مجال المحور	قيمة Z	مستوى المعنوية
المحور الثاني	تحقيق خاصية القابلية للفهم	0.844	0.555
	تحقيق خاصية الملائمة	1.210	0.412
	تحقيق خاصية القابلية للمقارنة	1.375	0.125
	تحقيق خاصية الموثوقية	1.514	0.240
المحور الثالث	أثر معايير الإبلاغ المالي وفعاليتها على الكشوف المالية	1.700	0.611

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS20

ب. أساس القرار بالنسبة لقبول أو رفض فرضيات الدراسة

لقد تم اعتماد الصياغة العدمية والبدلية لفرضيات الدراسة ، وفيما يلي عرض موجز لذلك مع توضيح قاعدة القرار لكل صياغة .

- ❖ الفرضية العدمية H_0 : هي فرضية حول عينة المجتمع التي نهدف إلى إختبارها، بحث ننتقل منها ونرفضها إذا توفرت لنا دلائل قوية على عدم صحتها ونقبلها في حالة إذا ما توفرت لنا دلائل قوية على صحتها .
- ❖ الفرضية البديلة H_1 : هي الفرضية التي نضعها كبديل للفرضية العدمية ويتم قبولها عند رفض الفرضية العدمية، و يتم الاستغناء عنها في حالة إذا ما تم قبول الفرضية العدمية.

ت. كيفية اختبار الفروض

هو تقدير احتمال مدى صحة إدعاء معين عند مجال معين من الثقة باستخدام البيانات المحصل عليها من عينة الدراسة، لإختبار فرضيات الدراسة نقوم بإختبار تحليل التباين (Analysis of Variance) أو بإختصار (ANOVA) لفئات الدراسة الذي يناسب مثل هذه الحالات، خاصة في وجود عدة فئات، ويتطلب هذا الإختبار أن تتوزع البيانات طبيعياً، وهو ما أثبتناه بإختبار كولموجروف- سمرنوف، وبالتالي سنقوم بقبول الفرضية العدمية إذا كان مستوى الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة للدراسة الذي يقدر بـ (0.05)، ونرفضها إذا كان مستوى الدلالة أقل من مستوى الدلالة للدراسة.

وأسلوب تحليل التباين (ANOVA) يدرس الفروق بين متوسطات عينات الدراسة حول الفرضيات الموضوعية، أي أنه يبين ما إذا كانت توجد هناك فروق ونستطيع معرفة ذلك من خلال اختبار الدالة F، والتي تنتج من مقارنة التباين بين المجموعات، مع التباين داخل المجموعات بحيث أن (F = التباين بين المجموعات / التباين داخل المجموعات) بحيث إذا بلغ مستوى المعنوية لإختبار F أي مستوى الدلالة المحسوبة كان أكبر من مستوى الدلالة للدراسة نقبل الفرضية المعتمدة في الدراسة.

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

1 من خلال هذا الاختبار نهدف إلى معرفة مدى توافق آراء المستجوبين حول الفرضية الأولى وقد خصصنا لذلك الأسئلة من إلى 6 أي المحور الثاني من الأسئلة، وهذا لإختبار الفرضية العدمية الأولى والتي نصها كالآتي:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات قابلة للفهم .

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات قابلة للفهم .

الجدول رقم (02-15) نتائج اختبار ANOVA الخاص بالفرضية الرئيسية الأولى

نوع الاختبار	مستوى الدلالة (اختبار F)	القرار
اختبار ANOVA	0.754	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي برنامج spss20.

ثالثا: اختبار وتحليل نتائج الفرضية الرئيسية الثانية

7 من خلال هذا الاختبار نهدف إلى معرفة مدى توافق آراء المستجوبين حول الفرضية الثانية وقد خصصنا لذلك الأسئلة من إلى 13 أي المحور الثاني من الأسئلة، وهذا لإختبار الفرضية العدمية الثانية والتي نصها كالآتي:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات ملائمة لمستخدميها وتلي الغرض الذي اعد من اجله.

أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات ملائمة لمستخدميها وتلي الغرض الذي اعد من اجله.

الجدول رقم (02-16) نتائج اختبار ANOVA الخاص بالفرضية الرئيسية الثانية

نوع الاختبار	مستوى الدلالة (اختبار F)	القرار
اختبار ANOVA	0.182	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي برنامج spss20.

رابعاً: اختبار وتحليل نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة

14 من خلال هذا الاختبار نهدف إلى معرفة مدى توافق آراء المستجوبين حول الفرضية الثالثة وقد خصصنا لذلك الأسئلة من إلى 18 أي المحور الثاني من الأسئلة، وهذا لإختبار الفرضية العدمية الثالثة والتي نصها كالتالي:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات قابلة للمقارنة تسهل لمستخدمي المعلومة المالية من تتبع تطور أداء المؤسسة.
أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات قابلة للمقارنة تسهل لمستخدمي المعلومة المالية من تتبع تطور أداء المؤسسة.

الجدول رقم (02-17) نتائج اختبار ANOVA الخاص بالفرضية الرئيسية الثالثة

نوع الاختبار	مستوى الدلالة (اختبار F)	القرار
اختبار ANOVA	0.555	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي برنامج spss20.

خامساً: اختبار نتائج الفرضية الرئيسية الرابعة

من خلال هذا الاختبار نهدف إلى معرفة مدى توافق آراء المستجوبين حول الفرضية الرابعة وقد خصصنا لذلك الأسئلة من 19 إلى 26 أي المحور الثاني من الأسئلة، وهذا لإختبار الفرضية العدمية الرابعة والتي نصها كالتالي:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات ذات موثوقية (مصدقية) تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها كأساس لإتخاذ القرارات.
أما الفرضية البديلة فنصها كما يلي:

H1: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات ذات موثوقية (مصدقية) تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها كأساس لإتخاذ القرارات.

الجدول رقم (02-18) نتائج اختبار ANOVA الخاص بالفرضية الرئيسية الرابعة

نوع الاختبار	مستوى الدلالة (اختبار F)	القرار
اختبار ANOVA	0.932	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي برنامج spss20.

سادسا : اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة بواسطة معامل الترابط الخطي (PEARSON)

سنحاول في هذا الجانب اختبار الفرضية الرئيسية التالية والتي تنص على وجود دلالة إحصائية لتطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية تتضمن معلومات عالية الجودة.

من أجل ذلك سنعتمد على معامل الارتباط الخطي لبيرسون (Pearson) الذي يرمز

له بالرمز : r والذي يقيس طبيعة أو نوع العلاقة أي قوة أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على توليد كشوف مالية عالية الجودة.

حيث :

X_i : متوسط إجابات المستجوبين على أسئلة المحور الثالث الخاص بأثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي

Y_i : متوسط إجابات المستجوبين على أسئلة المحور الثالث الخاص بتقييم الخصائص النوعية للكشوف المالية .

n : حجم العينة والمتمثلة في 64 فرد

X : هو متوسط قيم X_i

Y : هو متوسط قيم Y_i

وسنضع كذلك الفرضيتين التاليتين:

H_0 : لما r لا تساوي الصفر وبالتالي وجود دلالة إحصائية

H_1 : لما r تساوي الصفر وبالتالي عدم وجود دلالة إحصائية

والجدول التالي يبين نتائج أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي وعلاقته بتوليد كشوف مالية عالية الجودة

الجدول رقم (19-02) يبين نتائج الارتباط إي أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على توليد كشوف مالية عالية الجودة.

توليد كشوف مالية عالية الجودة		اثر معايير الإبلاغ المالي
0.304	معامل الارتباط الخطي لبيرسون r	
0.019	القيمة الاحتمالية- الانحدار sig-	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علي برنامج spss.20

ومن المعروف أن قيمة r تعني الأثر الإيجابي لمعايير الإبلاغ المالي علي توليد كشاف مالية عالية الجودة .

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة و مناقشتها.

الفرع الأول: تحليل ومناقشة وجهات نظر المستجوبين.

أولاً: تحليل ومناقشة وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية القابلية للفهم

يوضح لنا الجدول رقم (02-09) وجهة نظر المستجوبين بخصوص خاصية قابلية الفهم للمعلومات المالية، حيث يظهر أن المتوسط المرجح للإجابات يقدر بـ: (4.0391) والانحراف المعياري يقدر بـ: (0.5981) وهذا يدل على تأييد الأفراد المستجوبين على المحتوى الإعلامي للكشوف المالية في ضوء معايير الإبلاغ المالي وكما بين لنا من خلال الجدول أن العبارة أو السؤال رقم (02) والمتعلق بإعطاء معلومات مالية ذات الأهمية النسبية مع تبسيطها قدر المستطاع لتناسب خاصية القابلية للفهم، وقد تحصلت على أكثر تأييد وذلك لحصولها على أعلى وسط حسابي يقدر بـ : (4.34) وبنسبة موافقة تقدر بـ: (90.60%) في حين لقي السؤال رقم (06) والمتعلق بالزام المؤسسات التي تستعين بالإدخار العمومي على تقديم جميع المعلومات المالية لجعلها مفهومة من طرف مستخدميها قد تحصل هذا السؤال على أقل نسبة تأييد من طرف أفراد عينة الدراسة المستجوبين تقدر بـ: (62.6%) و بمتوسط حسابي يقدر بـ: (3.56) .

ثانياً: تحليل ومناقشة وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية الملائمة.

يبين لنا الجدول رقم (02-10) نتائج وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية الملائمة، حيث يظهر أن المتوسط المرجح للإجابات يقدر بـ: (3.8616) والانحراف المعياري يقدر بـ : (0.6347) وهذا يدل على أن خاصية الملائمة توفر معلومات مالية ملائمة لمختلف أطراف مستخدميها وتساعد في استرجاع للأحداث السابقة والحالية والتنبؤات المستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات) وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة (القيمة الاستراتيجية للمعلومات) أي تغذية عكسية على الأداء السابق.

ولقد لقي السؤال العبارة رقم (07) والمتعلق بالقيمة الاستراتيجية للمعلومات المالية التي تقدم لمساعدة مستخدميها في تقييم تنبؤاتهم وتصحيحها، إذا تحصل على نسبة تأييد تقدر بـ (76.60)، بمتوسط حسابي قدره 4.11 وهي نسبة عالية تدل على تأييد المستجوبين لما تم افتراضه، وتحقق منه في الجانب النظري من الدراسة و كما يظهر لنا من خلال الجدول (02-10) أن السؤال رقم (8) والمتعلق بالتاريخ الذي تقدم فيه الكشوف المالية ملائم لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب لذلك ، وقد تحصل هذا السؤال على أقل نسبة تأكيد تقدر بـ:(60.46%) و بمتوسط حسابي يقدر بـ: (3.61)

ثالثاً: تحليل ومناقشة وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية القابلية للمقارنة.

يبين لنا الجدول رقم (02-11) وجهة نظر المستجوبين حول مدى احتوى الكشوف المالية لخاصية القابلية للمقارنة حيث يظهر أن المتوسط المرجح للإجابات يقدر بـ: (4.20) والانحراف المعياري يقدر بـ: (0.4794) وهذا يدل على تأييد الأفراد

المستجوبين على ضرورة توليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات قابلة للمقارنة تسهل استخدامها تتبع تطور أداء المؤسسة وتوقعاتها المستقبلية .

ولقد لقيت العبارة أو السؤال رقم (03) والمتعلق بـ: إعطاء كشوف مالية تحتوي على معلومات مالية تسمح بإجراء مقارنات بين نتائج الفترات السابقة لنفس المؤسسة أو مجموعة من المؤسسات لها نفس النشاط، والذي تحصل على نسبة تأييد تقدر بـ: (97.5%) وبتوسط حسابي قدره (4.55%) وهي نسبة عالية تدل على تأييد المستجوبين، وكما يظهر لنا أن السؤال أو العبارة رقم (02) والمتعلق بـ: إدراج جدول سيولة الخزينة ضمن الكشوف المالية الأساسية يساعد مستخدمي الكشوف المالية على المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد سيولة الخزينة، وقد تحصل هذا السؤال على أقل نسبة تأييد تقدر بـ: (59.40%) وبتوسط حسابي يقدر بـ: (3.67).

رابعاً: تحليل ومناقشة وجهة نظر المستجوبين حول تقييم خاصية الموثوقية.

يبين لنا الجدول رقم (12 - 02)، وجهة نظر أو آراء المستجوبين حول مدى إحتوى الكشوف المالية لخاصية الموثوقية، بحث يظهر أن المتوسط المرجح للإجابات يقدر بـ: (4.3301) والانحراف المعياري يقدر بـ: (0.5796)، وهذا يدل على تأييد الأفراد المستجوبين على أنه للحصول على معلومات مالية عالية الجودة يجب توفر خاصية الموثوقية.

ويتضح لنا من الجدول السابق أن العبارة رقم (02) والمتعلقة بتوافق النظام المحاسبي للمؤسسة مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير كشوف مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة مما يزيد من ثقة مستخدمي هذه الكشوف، وقد تحصلت على أعلى نسبة تأييد من طرف المستجوبين قدرها (92.20%) وبتوسط حسابي قدره (4.52%). في حين العبارة أو السؤال رقم (07) والمتعلق باعتماد بدائل جديدة للقياس المحاسبي مما يسمح بتوفير كشوف مالية تعكس الذمة المالية للمؤسسة، لقد لقي أدنى قبول من طرف الفئة المستجوبة بنسبة قدرها (73.4%) وبتوسط حسابي قدره (4.08).

خامساً: تحليل ومناقشة وجهة نظر المستجوبين حول أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على توليد كشوف مالية عالية الجودة.

يبين لنا الجدول رقم: (13 - 02) وجهة نظر المستجوبين حول أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي، حيث يظهر أن المتوسط المرجح للإجابات يقدر بـ: 4.8976 والانحراف المعياري يقدر بـ: (0.3413) وهذا يدل على تأييد الأفراد المستجوبين على تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي .

يتضح لنا من الجدول أن العبارة أو السؤال رقم (9) والمتعلق بكون أن معايير الإبلاغ المالي تتضمن الشفافية والثقة في الكشوف المالية من خلال كمية الإبلاغ أو الإفصاح التي تحتويها المعلومات المالية، قد تحصلت على أعلى نسبة تأييد من طرف المستجوبين قدرها (93.80 %)، متوسط الحسابي قدره (4.48) في حين العبارة رقم (2) والمتعلقة بوجود قانون واضح لتطبيق معايير الإبلاغ لقد لقيت قبول أدنى من طرف الفئة المستجوبة بمتوسط حسابي قدره (3.42) ونسبة قدرها (57.8%).

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة.

أولاً: تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الأولى.

يبين الجدول (02 - 15) نتائج اختبار ANOVA للفرضية الأولى، بحيث بلغت مستوى الدلالة لإختبار F ، 0.754 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات قابلة للفهم.

ثانياً: تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الثانية.

يبين الجدول (02 - 16) نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثانية، بحيث بلغت مستوى الدلالة لإختبار F ، 0.182 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات ملائمة لمستخدميها وتبلي الغرض الذي أعد من أجله.

ثالثاً: تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة.

يبين الجدول (02 - 17) نتائج اختبار ANOVA للفرضية الثالثة، بحيث بلغت مستوى الدلالة لإختبار F ، 0.555 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات قابلة للمقارنة تسهل لمستخدمي المعلومة المالية من تتبع تطور أداء المؤسسة.

رابعاً: تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الرابعة.

يبين الجدول (02 - 18) نتائج اختبار ANOVA للفرضية الرابعة، بحيث بلغت مستوى الدلالة لإختبار F 0.932 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية (العدمية) القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات ذات موثوقية (مصدقية) تمكن مستخدميها من الإعتماد عليها كأساس لإتخاذ القرارات.

وبالتالي فقد توصلنا بواسطة أسلوب تحليل التباين (ANOVA)، واختبار الدالة F إلى أن جميع المستجوبين يوافقون على فرضيات العدمية للدراسة وبالتالي فإنه يتم قبول هذه الفرضيات العدمية و الاستغناء عن الفرضيات البديلة.

خامساً: تحليل ومناقشة الفرضية الرئيسية الخامسة بواسطة معامل الترابط الخطي (PEARSON)

من خلال الجدول رقم (02-19) يتبين لنا أن قيمة $r = +0.304$ بمعنى أن إشارة r موجبة وهذا يعني أن لتطبيق معايير الإبلاغ المالي أثر إيجابي علي توليد كشوف مالية عالية الجودة.

وقيمة r التي تساوي **0.304** تعني قوة الأثر النسبي (نسبة الارتباط الخطي) وتعتبر نسبة جيدة في الحالات التطبيقية.

وبما لدينا القيمة الاحتمالية **sig = 0.019** أقل من مستوى المعنوية **5%** ، وقيمة **r** تختلف معنويا في الواقع عن **(0)** وبالتالي نرفض **H1** ونقبل **Ho** أي وجود دلالة إحصائية للتأثير الإيجابي لمعايير الإبلاغ علي توليد الكشوف المالية عالية الجودة.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال هذا الفصل و الذي خصصناه للدراسة التطبيقية و الذي بواسطته حاولنا تقييم الجانب النظري من موضوع هذه الدراسة، والتي توصلنا إلى إثباتها، وبالتالي نكون قد حققنا الأهداف المرجوة منها.

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة التطبيقية، وجود إجماع بين آراء المستجوبين بخصوص أن لتطبيق معايير الإبلاغ المالي أثر علي توليد كشوف مالية عالية الجودة.

- كما لا توجد فروقات فيما بينهم بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات قابلة للفهم .

- كما لا توجد فروقات بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات ملائمة لمستخدميها وتلي الغرض الذي اعد من اجله.

- كما لا توجد فروقات بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات قابلة للمقارنة تسهل لمستخدمي المعلومة المالية من تتبع تطور أداء المؤسسة.

- كما لا توجد فروقات بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات ذات موثوقية (مصدقية) تمكن مستخدميها من الإعتماد عليها كأساس لإتخاذ القرارات.

كما أننا توصلنا بواسطة معامل الارتباط الخطي إلى أن لتطبيق معايير الإبلاغ المالي أثر ايجابي علي توليد كشوف مالية عالية الجودة.

خاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع " أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على جودة الكشوف المالية " معالجة الإشكالية المطروحة، هل أدى

الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي إلى توليد كشوف مالية عالية الجودة؟ ولقد أوضحت لنا هذه الدراسة أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح أو الإبلاغ مالي، الذي جاءت به المعايير المحاسبية الدولية و الذي بدوره يساهم في إنتاج معلومات مالية عالية الجودة، تلي احتياجات مختلف الأطراف المهتمة بالمحاسبة سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها، ولقد اقتضى الأمر بنا إلى معالجة هذه الإشكالية عبر أربعة فصول، وهذا باستخدام المناهج و الأدوات المناسبة والمشار إليها في المقدمة، انطلاقاً من الفرضيات المقترحة ، وبهذا ستتكون خاتمة هذه الدراسة من أهم النتائج التي توصلنا إليها وذلك برجع إلى الفرضيات المعتمدة بهدف تأكيدها أو نفيها وبعد ذلك سنقدم بعض التوصيات والاقتراحات.

نتائج البحث واختبار الفرضيات:

• نتائج البحث:

- تتحقق الغاية من المحاسبة عن طريق الإبلاغ الذي يمثل تقديم المعلومات المالية، إلى المهتمين علي الشكل كشوف مالية وبيانات مالية تختلف باختلاف الأهداف المنشودة وتتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من جهة وبالمستوى الثقافي ومعرفة هذه الأطراف بحقيقة الظروف الاقتصادية.
- إن الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية تسمح بإنتاج معلومات مالية صادقة وواضحة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة، والتي بدورها تزيد الثقة بين المتعاملين، مما يؤدي إلى زيادة في المعاملات المالية.
- يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي.
- الالتزام بإعداد الكشوف المالية (الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جداول ملحقة لها علاقة بالعناصر السابقة)، حسب النظام المحاسبي المالي وتتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS .
- الالتزام بالإفصاح أو الإبلاغ عن الإيضاحات المتممة للكشوف المالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
- الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ الدولية يحقق مزايا للشركات وأهم هذه المزايا زيادة جودة المعلومات المالية، أي زيادة كفاءة المعلومات المالية وجعلها قادرة على المساعدة في ترشيد القرارات، وبدوره زيادة درجة قابلية المعلومات الصادرة عن الشركة للمقارنة.
- تعزيز دور الإبلاغ المالي الذي ينعكس بدوره وبشكل كبير في تحسين نوعية وكمية المعلومات المالية.
- تتطلب عملية إعداد الكشوف المالية توفر الشفافية حتى تكون ذات منفعة لأغلب مستخدميها، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية التي يجب تحتوي عليها المعلومات المالية.
- ضعف ثقة المجتمع في الكشوف المالية المنشورة يرجع إلى تعدد حالات الغش المالي بالكشوف المالية لمختلف المؤسسات والشركات، مما كان سبب في إفلاس العديد منها.

* نتائج إخبار الفرضيات:

من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في دراستنا هذه توصلنا إلي نتائج الفرضيات التالية:

- بالنسبة للفرضية الأولى: و التي نصت علي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد معلومة مالية قابلة للفهم . فقد تحققت بإجماع أغلبية أفراد عينة الدراسة .

فقد كانت نسبة الموافقة علي أسئلة المحور الثاني والمتعلقة بالفرضية الأولى مرتفعة وهذا دليل علي موافقة أفراد المستجوبين للفرضية، وقد استطعنا بواسطة اختبار(ANOVA) إظهار أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص أن لتطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد معلومة مالية قابلة للفهم. أي أنه إثبات للفرضية الأولى.

- بالنسبة للفرضية الثانية: و التي نصت علي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد معلومة مالية ملائمة لمستخدميها، وتلي الغرض الذي أعدت من اجله. فقد تحققت بإجماع أغلبية أفراد عينة الدراسة .

فقد كانت نسبة الموافقة علي أسئلة المحور الثاني والمتعلقة بالفرضية الثانية مرتفعة وهذا دليل علي موافقة أفراد المستجوبين للفرضية، وقد استطعنا بواسطة اختبار(ANOVA) إظهار أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص أن لتطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة، تتضمن معلومات ملائمة لمختلف مستخدميها، وتلي الغرض الذي أعدت من أجله . أي أنه إثبات للفرضية الثانية .

- بالنسبة للفرضية الثالثة: و التي نصت علي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات مالية قابلة للمقارنة تسهل لمستخدميها من تتبع تطور أداء المؤسسة، وتلي الغرض الذي أعدت من اجله. فقد تحققت بإجماع أغلبية أفراد عينة الدراسة .

- فقد كانت نسبة الموافقة علي أسئلة المحور الثاني والمتعلقة بالفرضية الثالثة مرتفعة وهذا دليل علي موافقة أفراد المستجوبين للفرضية، وقد استطعنا بواسطة اختبار(ANOVA) إظهار أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص أن لتطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية تتضمن معلومات مالية قابلة للمقارنة تسهل لمستخدميها من تتبع تطور أداء المؤسسة، وتلي الغرض الذي أعدت من اجله. فقد تحققت بإجماع أغلبية أفراد عينة الدراسة . أي أنه إثبات للفرضية الثالثة.

- بالنسبة للفرضية الرابعة: و التي نصت علي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد معلومة محاسبية ذات موثوقية (مصدقية) تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها كأساس لاتخاذ القرارات. فقد تحققت بإجماع أغلبية أفراد عينة الدراسة .

فقد كانت نسبة الموافقة علي أسئلة المحور الثاني والمتعلقة بالفرضية الرابعة مرتفعة وهذا دليل علي موافقة أفراد المستجوبين للفرضية، وقد استطعنا بواسطة اختبار(ANOVA) إظهار أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجوبين بخصوص تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتوليد كشوف مالية عالية الجودة تتضمن معلومات ذات موثوقية (مصدقية) تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها كأساس لاتخاذ القرارات. أي أنه إثبات للفرضية الرابعة.

أما بالنسبة للفرضية الخامسة والتي تنص علي وجود فقد تم تحققها، وقد توصلنا بواسطة معامل الارتباط الخطي لبرسون (Pearson) الذي يقيس طبيعة (نوع العلاقة) وقوة تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي تأثير إيجابي علي توليد كشوف مالية عالية الجودة.

التوصيات والاقتراحات:

• التوصيات:

- الحرص علي التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير الدولية والاستفادة منها لتطوير وتكييف النظام المالي والمحاسبي علي ضوءها.
- العمل علي تحديث الأطر القانونية والتنظيمية، الأمر الذي يؤدي إلي تنمية و تعظيم دور الشركات في مختلف المجالات.
- مسك الحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي وذلك كما ورد في المرسوم التنفيذي **110-09** المحدد لشروط وكيفية مسك الحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- العمل علي رفع كفاءة الكشوف المالية لجعلها أكثر فائدة في خدمة مستخدميها وذلك من خلال الإفصاح أو الإبلاغ عن الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المتممة.
- التركيز علي جعل النظام المحاسبي قادرا علي الوفاء بمتطلبات مستخدمي البيانات المحاسبية.
- العمل علي تحسين معرفة المحاسبين بأصول العمل المحاسبي من خلال إعداد البرامج التكوينية و التدريبية الخاصة لتحسين الأداء المهني.
- العمل علي تقديم المعلومات المالية في الوقت المناسب من خلال الحرص علي زيادة قدرة المحاسبين علي إنجاز أعمالهم بشكل دقيق وبالوقت المناسب.

• الاقتراحات:

نوصي بإجراء المزيد من الدراسات حول ما يتعلق بـ :

- مدى تأثير العوامل التكنولوجية علي فعالية نظم المعلومات المحاسبية.
- أثر الإفصاح في المعلومات المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (من وجهة نظر المساهمين أو المستثمرين أو العملاء أو...).
- تقييم أداء نظم المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي القائمة علي الحاسوب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة.

قائمة المراجع

I. قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً : الكتب

- 01- أحمد الراوي ، حكمت ، الحاسبة الدولية، دار حنين،الأردن، 1995
- 02- أمين ،السيد أحمد لطفي،إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير الحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- 03- بوتين، محمد ، الحاسبة المالية ومعايير الحاسبة الدولية دروس وتطبيقات، دار النشر الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010.
- 04- جودة، محفوظ، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 297
- 05- حماد، طارق عبد العال ، موسوعة معايير الحاسبة، الجزء الأول، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، 2004..
- 06- حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر " أفراد-إدارات-شركات-بنوك"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
- 07- دهمش، نعيم حسين، القوائم المالية والمبادئ الحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، دار المطبوعات للنشر، دار المكاتب الوطنية، عمان، 1995.
- 08- دهمش، نعيم وآخرون، مبادئ الحاسبة الأصول العلمية والعملية، ج 1، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
- 09- رضوان، حلوة حنان، مدخل النظرية الحاسبية الاطار الفكري - التطبيقات العملية ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
- 10- رضوان، حلوة حنان، النموذج الحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، جامعة حلب- جامعة عمان الأهلية، ط 2، 2006.
- 11- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير الحاسبية الدولية، الجزء الأول، الجزائر، 2008.
- 12- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية الحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، 1990
- 13- علاوي، لخضر ، نظام الحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، دار النشر الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2011.
- 14- القاضي، حسين ،أمون حمدان، الحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر، ط 1 عمان،الأردن 2008
- 15- الكبسي، عبد الستار ، الشامل في المبادئ الحاسبية، عمان، دار وائل، الطبعة الأولى، 2008
- 16- مخلوفي، الطاهر، النظام الحاسبي المالي الجديد، ط 1، منشورات الحياة الصحافة، الجلفة، 2009.
- 17- نصر علي، عبد الوهاب ، مبادئ الحاسبة المالية وفقاً لمعايير الحاسبة الدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004

ثانياً : البحوث الجامعية

أ - الأطروحات الدكتوراه

1. بن بلغيث، مداني، أهمية إصلاح النظام الحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر - ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
2. حميدات، جمعة فلاح محمد، مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير الحاسبة الدولية تعليمات هيئة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004 .
3. حواس، صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

4. نوفان، حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية

الختامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

ب - مذكرات الماجستير :

1. أبو حمام، ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"دراسة ميدانية على

الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

2. بدوي، الياس، دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم من

القوائم المالي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

3. سالمى، محمد الدينوري، قائمة التدفقات في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة

العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009.

4. شناي، عبد الكريم، تكييف القوائم المالي في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد

الحاج لخضر، باتنة، 2009.

5. عبد العزيز، فؤاد، الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية الدولية"دراسة حالة شركة

الإسمنت SCAEK"، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

6. قوادري، محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) دراسة حالة النظام المحاسبي المالي

الجزائري (SCF)، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2010.

7. كاسر لايقة، رولا، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار"دراسة

تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

8. الجهلي، ناصر محمد علي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة

ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.

9. مقدم، خالد، تبني معايير، تبني معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير غير مسجلة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009

10. يحيى الداية، منذر، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة

ميدانية)، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين، 2009.

11. يحيى علي الشامي، أكرم، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في

الجمهورية اليمنية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.

ثالثا : المجالات

1. أحمد إبراهيم خليل، محمد، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية

- دراسة نظرية تطبيقية -، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الخامسة والعشرين، العدد الأول، جامعة بنها، مصر،

2005.

2. حمادة، رشا، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة

جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.

3. زغدار، أحمد وسفير، محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2009.
4. زيود، لطيف وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد 1، 2007.
5. عقاري، مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 : عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.
6. القاضي، حسين وآخرون، دور الإفصاح الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد 02، 2006.
7. مانع يصح، عبد الحميد، إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، مجلة المحاسب القانوني تصدر عن جمعية المحاسبين اليمنيين، العدد 5-6، ابريل 2009
8. محمد سامي، مجدي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد رقم 02، جويلية 2009.

رابعا : التظاهرات العلمية

1. أوسري منور، مجبر محمد، مداخلة بعنوان : أثر النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد (NSCF) في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي 17- 18 جانفي 2010، القطب الجامعي الجديد بالوادي.
2. بن حامد الشمري، عيد، مداخلة بعنوان : حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الواقع، الطموح، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق.
3. بوراوي، سعد، مداخلة بعنوان : الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة الى حالة التقارب مع الاطار الفكري ل (IAS-IFRS)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي 17، 18 جانفي 2010، القطب الجامعي الجديد بالوادي.
4. حميداتو، صالح وآخرون، مداخلة بعنوان : دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) في تحسين المعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
5. دشاش، عبد القادر و حود منيسة جمال، مداخلة بعنوان : قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 07) بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة، دراسة حالة مطاحن الواحات ، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
6. دهمش، نعيم وعفاف اسحق أبو زر، مداخلة بعنوان : الصوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية لجامعة الزيتونة الأردنية، يومي 27، 28 أفريل 2005، الأردن.

7. زرزار، العياشي، مداخلة بعنوان: أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة غير منشورة، المنتدى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 08/07 ديسمبر 2010 .
8. عبد الكريم سلوم، حسن، مداخلة بعنوان: "دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر الدولي السابع، الزرقاء، الأردن.
9. أحمد علي إبراهيم، وفاء يحي أحمد حجازي، قراءة القوائم المالية، رقم (143)، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، 2008
10. محمد مصطفى، سليمان، علي محمود خليل، مداخلة بعنوان، التقارير المالية في البورصات، مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، 2001.

خامسا : الانترنت

1. الهيئة العامة للرقابة المالية، دور الهيئة في الرقابة على سوق المال ، 2009 .
http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2_ar/efsa2_merge_cma/efsa_cm_a_role.htm تاريخ الإطلاع 20/05/2012
2. عبد الصمد وسن، نجم الجعفري، دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين - جامعة بغداد، 2006 .
تاريخ الإطلاع <http://www.d-raqaba-m.iq/pdf/menues.pdf> على الموقع :
2012/01/15
3. لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تنظيم اللجنة ومهامها وصلاحياتها، الجزائر، 2004 .
تاريخ الإطلاع: <http://www.cosob.org/2012/05/27> على الموقع :
4. لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي ، الجزائر، 2010 .
على الموقع : <http://www.cosob.org/> تاريخ الإطلاع: 2012/05/27
5. هيئة السوق المالية، مشروع لائحة حوكمة المؤسسات، العدد 83، السعودية، 2006 .
تاريخ الإطلاع: 2012/05/29 www.cma.org.sa على الموقع :
6. وزارة التجارة والصناعة، قرار رقم 2217 بشأن الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة ، السعودية، 2003 .
على الموقع : <http://mci.gov.sa/circular/10-40.asp> تاريخ الإطلاع :
2012/05/28
7. منتدى المحاسبين المصريين، علي موقع : <http://www.aliahmedali.com> ، مصر، تاريخ الإطلاع: 2013/02/02.
8. المعايير المحاسبية، علي الموقع: <http://www.financialmanger.wordpress.com> ، تاريخ الإطلاع 2013/03/05
9. الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف والمفاهيم)، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، علي الموقع: www.gccao.org أطلع عليه يوم : 2012/12/25.

1. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، 2007، المادة 3.
2. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008، العدد 27، الجزائر، 2008، المادة 06.

II. قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

أولا : الكتب

1. Amadiou et V.Bessière, Analyse de l'information financière, Economica,2007,
2. Jacques Richard, Christine Collette, Comptabilité générale - Système français et normes IFRS -, 8ème édition, DUNOD édition, Paris, 2008.
3. Jean-ferancois des Robert, ferancois mechin , herve Puteaux,Normes IFRS et PME,dunod,paris,2004
4. Robert OBERT, Marie-Pierre MAIRESSE, Comptabilité et audit - manuel et application-, édition DUNOD, 2ème édition Paris, 2009.

ثانيا : المواقع الالكترونية.

1. Institut Français de l'Audit et du Contrôle Internes (IFACI), Code de déontologie . sur le site : <http://www.ifaci.com/Bibliotheque/Bibliotheque-en-ligne-telecharger-la-documentation-professionnelle/Referentiel-international-de-l-audit-interne/code-de-deontologie-208.html> consulté le : 06/11/2012
2. Olivier Patole, consultant sécurité XMCO, Présentation de la Loi de Sécurité Financière (LSF), 2006. Sur le site : www.xmco.fr/article-lsf.html consulté le 20/02/2012
3. <http://financial-dictionary.thefreedictionary.com/FASB>
4. <http://www.fasb.org>

الملاحق

ملحق رقم (01) استمارة الإستبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الأخ الفاضل /الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

الإستبيان الذي بين يديك هو إحدى أدوات الدراسة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة درجة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة من جامعة قاصدي مرباح ورقلة بعنوان :

"أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على جودة الكشوف مالية "

يرجى التكرم بتعبئة الاستبيان المرفق، بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءة متأنية، كما أتمنى عليكم إعطاءها بعض من اهتمامكم وذلك لما لإجاباتكم من أهمية تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة، علما بأن المعلومات التي ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم وحسن استجاباتكم

الطالبة :

يعقوب آمال

"أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي على جودة الكشوف المالية "

المحور الأول : المعلومات الشخصية

الرجاء وضع علامة (X) أمام العبارة المناسبة لكل استفسار :

1 المؤهل العلمي:

مهني

أكاديمي (جامعي)

ملاحظة : الأكاديمي يقصد بها من له مستوى جامعي فما فوق، والمهني من له مستوى أقل من المستوى الجامعي

2- المستوى الوظيفي

محاسب معتمد

محاسب

مساعد محاسب

محافظ حسابات

خبير محاسب

محاسب رئيسي

3- عدد سنوات الخبرة:

من 5 إلى 10 سنوات

أقل من 5 سنوات

أكثر من 15 سنة

من 10 إلى 15 سنة

المحور الثاني : دراسة الخصائص النوعية

المجموعة الأولى : خاصية القابلية للفهم

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تقدم المعايير بصفة واضحة وشفافة المبادئ التي تحكم التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها مما يسمح لمستخدمي الكشوف المالية من فهمها بسهولة					
02	تسمح المعايير بتوفير كشوف مالية سهلة ومقروءة عن المؤسسات الصغيرة من خلال تطبيق محاسبة مالية مبسطة تتماشى وإمكاناتها					
03	يشجع تطبيق معايير الإبلاغ الاستثمار وهذا من خلال ضمان مقروءة الكشوف من طرف المحللين والمستثمرين					
04	يقدم تطبيق معايير الإبلاغ كشوف مالية منسجمة ومقروءة بلغة موحدة بين الشركة الأم ومختلف فروعها					
05	يلزم تطبيق معايير الإبلاغ المالي المؤسسات على تقديم القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك وإعداد الكشوف المالية المخالفة للمعايير الموضوعية بطريقة مفسرة ومبررة مما يساعد على فهم المحتوى الذي تقدمه					
06	يلزم تطبيق معايير الإبلاغ المالي المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي على تقديم جميع المعلومات الخصوصية والضرورية لجعلها مفهومة من طرف مستخدميها					

المجموعة الثانية: خاصية الملاءمة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
07	يضمن تطبيق معايير الإبلاغ صفة الدولية على الكشوف المالية للمؤسسات مما يساعد على اتخاذ قرارات مالية على مستوى دولي وتشجيع الاستثمار الأجنبي					
08	تساهم الكشوف المالية المقدمة من تطبيق معايير في رفع كفاءة التسيير من خلال ملاءمتها لاتخاذ مختلف القرارات الإدارية					
09	تعتبر الكشوف المالية المتممة للقوائم المالية التي تطبق معايير الإبلاغ المالي كافية بصورة تسمح لمستخدميها من اتخاذ قراراتهم المناسبة					

					10	تساهم الكشوف المالية المقدمة من خلال تطبيق معايير الإبلاغ المالي في تقليل حالات عدم التأكد لدى مستخدميها
					11	يعتبر تاريخ تقديم الكشوف المالية الخاضعة لتطبيق معايير الإبلاغ المالي ملائم لاتخاذ مختلف القرارات في الوقت المناسب
					12	تميز الكشوف المالية المقدمة من خلال تطبيق معايير الإبلاغ المالي بقيمة تنبؤية تمكن مستخدميها من التنبؤ مسبقا بالنتائج المستقبلية لمختلف القرارات
					13	تميز الكشوف المالية المقدمة من خلال تطبيق المعايير الإبلاغ المالي بقيمة استرجاعية تساعد مستخدميها في تقييم تنبؤاتهم السابقة وتصحيحها

المجموعة الثالثة: خاصية القابلية للمقارنة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	يؤدي الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي إلى توفير كشوف مالية تساعد على إجراء مقارنات بين وضعيات مختلفة لشركات ومؤسسات مختلفة					
15	يقدم تطبيق معايير الإبلاغ كشوف مالية تخص الدورة السابقة مما يساعد على إجراء مقارنات بين نتائج الفترات السابقة للمؤسسة أو مع مؤسسات التي تنشط في نفس النشاط					
16	يسمح تطبيق معايير الإبلاغ المالي إدراج جدول سيولة الخزينة ضمن الكشوف المالية الأساسية مما يساعد مستخدمي الكشوف المالية على المقارنة بين المؤسسات من حيث القدرة على توليد سيولة الخزينة					
17	يسمح تطبيق معايير الإبلاغ المالي بتقديم كشوف مالية من خلال جدول سيولة الخزينة تساعد على إجراء مقارنات بين التدفقات النقدية لمختلف الدورات المالية للمؤسسات					
18	يلزم تطبيق معايير الإبلاغ المالي المؤسسات على تكييف مبالغ السنة المالية مع بداية السنة التي تليها في حالة تغيير لطرق التقييم والتسجيل مما يوفر كشوف مالية قابلة للمقارنة					

المجموعة الرابعة: خاصية الموثوقية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
19	تزيد الكشوف المالية المقدمة من جراء تطبيق معايير الإبلاغ المالي من ثقة مستخدميها بحيث تسمح لهم بمتابعة الوضعية المالية للأطراف محل التعاقد					

					20	عند تطبيق معايير الإبلاغ المالي يتوافق النظام المحاسبي للمؤسسة مع الوسائل المعلوماتية الحديثة مما يسمح بتوفير كشوف مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي للمؤسسة مما يزيد من ثقة مستخدميها
					21	يضمن تطبيق معايير الإبلاغ المالي شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الكشوف المالية من خلال كمية الإفصاح التي جاءت بها
					22	تخلو الكشوف المالية المقدمة من جراء تطبيق معايير الإبلاغ المالي من التحيز إلى فئة معينة وهذا من خلال المعلومات الملزمة الإفصاح بها (ذات الغرض العام)
					23	يوفر تطبيق معايير الإبلاغ المالي نظام معلومات محاسبي يتصف بالموضوعية، بحيث يمكن لمستخدميه التحقق من صحته
					24	تتصف الكشوف المالية المقدمة من جراء تطبيق معايير الإبلاغ المالي بالصدق وأمانة التمثيل للأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها .
					25	يعتمد تطبيق معايير الإبلاغ المالي على بدائل جديدة للقياس المحاسبي مما يسمح بتوفير كشوف مالية تعكس الواقع (تقدير جيد لذمة المؤسسة) وبالتالي تزيد من ثقة مستخدميها
					26	يغلب الجانب الاقتصادي عن الجانب القانوني عند تطبيق معايير الإبلاغ المالي مما يسمح بتوفير كشوف مالية تعكس الواقع وتزيد من ثقة مستخدميها

المحور الثالث: محددات تطبيق معايير الإبلاغ المالي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم وضع ضوابط لعملية الإفصاح بغرض وضوح الأمور بالنسبة للمستثمرين					
02	وجود قانون واضح لتطبيق معايير الإبلاغ					
03	يهتم المساهمون بالإبلاغ عن التكاليف التي تتحملها الشركة					
04	يتوفر الإبلاغ حول الشركة في تقويم المخاطر التي تحيط بها					
05	يهتم المساهمون بجودة الكشوف المالية التي تقدمها الشركة					
06	توفر إدارة الشركة الكشوف اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين					
07	تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل سليم يحد من القدرة على تطبيق المعايير					
08	توفر الكشوف المالية للشركات الثقة والموضوعية للمستثمرين					
09	يضمن الإبلاغ المالي الشفافية والثقة في الكشوف المالية من خلال كمية الإبلاغ					

						التي جاء بها
--	--	--	--	--	--	--------------

ملحق رقم (02) قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	الصفة
01	د. غوالي محمد البشير	أستاذ بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة
02	د. بكاري بلخير	أستاذ بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة
03	د. سويسي هواري	أستاذ بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة
04	أ. موساوي عمر	أستاذ بجامعة قاصدي مرباح - ورقلة
05	أ. طير عبد الحق	أستاذ بجامعة الوادي

ملحق رقم (03) قائمة بأسماء الشركات محل الدراسة

الرقم	الشركة	عدد الاستبيانات المرسله	عدد الاستبيانات المستردة
1	دار هومة	02	02
2	دار العلوم	02	02
3	دار الثقافية العلمية	01	01
4	دار التعليم العالي والبحث الأكاديمي	01	01
5	دار الخيمة للكتاب	01	01
6	الدار الوطنية للكتاب	01	01
7	الدار الدولية للكتاب	02	02
8	IST	01	01
9	Amazone chark	01	01
10	CSL	01	01
11	دار الكتاب الحديث	02	02

01	01	دار نوبل للكتاب	12
02	02	دار الأكاديمية	13
01	01	دار التوفيقية للكتاب	14
01	01	دار إقرا	15
00	01	دار النوادر للنشر والتوزيع الكتاب	16
02	02	شركة خير جليس	17
01	01	Academy books	18
01	01	Livre d'or	19
01	01	دار الأوراسية	21
00	01	دار المحبة	22
01	01	مكتبة الجامعة فضاء المستقبل	23
02	02	الدار الجزائرية للنشر والتوزيع	24
02	02	دار الوليد للتوثيق	25
02	02	دار شيليا للكتاب	26
01	01	BOOKS WORLD	27
02	02	الدار الجامعية للكتاب	28
01	01	BA Impression	29
01	01	دار نور للكتاب	30
01	01	Alphadoc	31
01	01	دار الخليل للكتاب	32
00	01	دار إيلياء للكتاب	33
01	01	رواسي للنشر والتوزيع والطباعة	34
02	02	شهاب 2000	35
01	01	Sarl Soaldive	36

01	02	Techno-sciences Sarl	37
01	02	Office Central Documentation	38
01	01	Solectra	39
01	01	Aftis livre	40
01	02	Sarl Dar Errouh	41
01	01	مؤسسة الجنوب للتوثيق	42
01	01	Planète Livres	43
01	01	الاشرف للكتاب العربي	45
02	02	Centre Scientifique du Livre	46
01	01	Books University	47
02	02	المركز الجزائري للتوثيق	48
01	01	مجرة العلوم	49
01	01	مؤسسة السهوب للكتاب	50
02	02	Eurl BOOKS VISION	51
01	01	مكتبة دار الحياة	52
02	02	دار الهدى	53
01	01	دار بلقيس	54
64	72	المجموع استمارات الاستبيان	

الملحق رقم (04) : نتائج التكرارات والنسب للخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

المؤهل العلمي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
اكاديمي	47	73,4	73,4	73,4
مهني	17	26,6	26,6	100,0
Total	64	100,0	100,0	

المستوى الوظيفي

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاسب مساعد	4	6,3	6,3	6,3
محاسب	7	10,9	10,9	17,2
معتمد محاسب	23	35,9	35,9	53,1
رئيسي محاسب	9	14,1	14,1	67,2
محاسب خبير	17	26,6	26,6	93,8
حسابات محافظ	4	6,3	6,3	100,0
Total	64	100,0	100,0	

الخبرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
سنوات خمس من أقل	3	4,7	4,7	4,7
سنوات 5-10	15	23,4	23,4	28,1
سنة 10-15	25	39,1	39,1	67,2
سنة 15 من أكثر	21	32,8	32,8	100,0
Total	64	100,0	100,0	

الملحق رقم (05) نماذج من نتائج تحليل الإستبيان

السؤال 1 من المحور 2

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محايد	9	14,1	14,1	14,1
موافق	35	54,7	54,7	68,8

موافق				
بشدة	20	31,3	31,3	100,0
Total	64	100,0	100,0	

السؤال 4 من المحور 2

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
غير موافق	1	1,6	1,6	1,6
محايد موافق	11	17,2	17,2	18,8
Validé موافق	25	39,1	39,1	57,8
موافق	27	42,2	42,2	100,0
بشدة				
Total	64	100,0	100,0	

السؤال 08 من المحور 02

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق غير	3	4,7	4,7	4,7
بشدة موافق غير	6	9,4	9,4	14,1
Validé محايد موافق	15	23,4	23,4	37,5
موافق	29	45,3	45,3	82,8
بشدة موافق	11	17,2	17,2	100,0
Total	64	100,0	100,0	

السؤال 13 من المحور 02

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
بشدة موافق غير	2	3,1	3,1	3,1
موافق غير	4	6,3	6,3	9,4
Validé محايد موافق	9	14,1	14,1	23,4
موافق	19	29,7	29,7	53,1
بشدة موافق	30	46,9	46,9	100,0
Total	64	100,0	100,0	

السؤال 16 من المحور 02

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاييد	1	1,6	1,6	1,6
موافق	27	42,2	42,2	43,8
بشدة موافق	36	56,3	56,3	100,0
Total	64	100,0	100,0	

السؤال 20 من المحور 02

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
موافق غير	1	1,6	1,6	1,6
محاييد	4	6,3	6,3	7,8
موافق	20	31,3	31,3	39,1
بشدة موافق	39	60,9	60,9	100,0
Total	64	100,0	100,0	

السؤال 25 من المحور 02

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
بشدة موافق غير	1	1,6	1,6	1,6
موافق غير	5	7,8	7,8	9,4
محاييد	11	17,2	17,2	26,6
موافق	18	28,1	28,1	54,7
بشدة موافق	29	45,3	45,3	100,0
Total	64	100,0	100,0	

السؤال 25 من المحور 02

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
بشدة موافق غير	1	1,6	1,6	1,6
موافق غير	5	7,8	7,8	9,4
محاييد	11	17,2	17,2	26,6
موافق	18	28,1	28,1	54,7
بشدة موافق	29	45,3	45,3	100,0
Total	64	100,0	100,0	

السؤال 25 من المحور 02

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
بشدة موافق غير	1	1,6	1,6	1,6
موافق غير	5	7,8	7,8	9,4
محاييد	11	17,2	17,2	26,6
موافق	18	28,1	28,1	54,7
بشدة موافق	29	45,3	45,3	100,0
Total	64	100,0	100,0	

الملحق رقم (06) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية حسب كل محور

Statistiques descriptives

الفقرة	N	Moyenne	Ecart type
الفقرة الأولى من المجموعة الأولى من المحور الثاني	64	4,17	,656
الفقرة الثانية من المجموعة الأولى من المحور الثاني	64	4,34	,840
الفقرة الثالثة من المجموعة الأولى من المحور الثاني	64	3,92	,914
الفقرة الرابعة من المجموعة الأولى من المحور الثاني	64	4,22	,786
الفقرة الخامسة من المجموعة الأولى من المحور الثاني	64	4,02	,826
الفقرة السادسة من المجموعة الأولى من المحور الثاني	64	3,56	1,139
الفقرة الأولى من المجموعة الثانية من المحور الثاني	64	3,77	,988
الفقرة الثانية من المجموعة الثانية من المحور الثاني	64	3,61	1,033
الفقرة الثالثة من المجموعة الثانية من المحور الثاني	64	3,80	,839
الفقرة الرابعة من المجموعة الثانية من المحور الثاني	64	4,02	,807
الفقرة الخامسة من المجموعة الثانية من المحور الثاني	64	3,67	1,235
الفقرة السادسة من المجموعة الثانية من المحور الثاني	64	4,06	,889
الفقرة السابعة من المجموعة الثانية من المحور الثاني	64	4,11	1,071
الفقرة الأولى من المجموعة الثالثة من المحور الثاني	64	4,05	,805
الفقرة الثانية من المجموعة الثالثة من المحور الثاني	64	3,67	1,085
الفقرة الثالثة من المجموعة الثالثة من المحور الثاني	64	4,55	,532
الفقرة الرابعة من المجموعة الثالثة من المحور الثاني	64	4,45	,688
الفقرة الخامسة من المجموعة الثالثة من المحور الثاني	64	4,28	,745

الفقرة الأولى من المجموعة الرابعة من المحور الثاني	64	4,36	,784
الفقرة الثانية من المجموعة الرابعة من المحور الثاني	64	4,52	,690
الفقرة الثالثة من المجموعة الرابعة من المحور الثاني	64	4,48	,666
الفقرة الرابعة من المجموعة الرابعة من المحور الثاني	64	4,16	,930
الفقرة الخامسة من المجموعة الرابعة من المحور الثاني	64	4,47	,712
الفقرة السادسة من المجموعة الرابعة من المحور الثاني	64	4,34	,718
الفقرة السابعة من المجموعة الرابعة من المحور الثاني	64	4,08	1,044
الفقرة الثامنة من المجموعة الرابعة من المحور الثاني	64	4,23	,850
الفقرة الأولى من المحور الثالث	64	2,38	,934
الفقرة الثانية من المحور الثالث	64	2,11	,857
الفقرة الثالثة من المحور الثالث	64	2,41	,988
الفقرة الرابعة من المحور الثالث	64	2,97	1,069
الفقرة الخامسة من المحور الثالث	64	3,33	1,261
الفقرة السادسة من المحور الثالث	64	2,58	1,081
الفقرة السابعة من المحور الثالث	64	2,67	1,070
الفقرة الثامنة من المحور الثالث	64	3,16	1,057
الفقرة التاسعة من المحور الثالث	64	4,48	,666
moy1.y	64	4,0391	,59816
moy2.y	64	3,8616	,63479
moy3.y	64	4,2000	,47942
moy4.y	64	4,3301	,57965
moy.x	64	4,8976	,34135
N valide (listwise)	64		

الفهرس

الصفحة	العنوان
III	إهداء
IV	شكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات والرموز
أ	مقدمة
الفصل الأول: الجزء النظري من الدراسة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: دور معايير الإبلاغ المالي في تحقيق جودة الكشوف المالية
03	المطلب الأول: نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)
03	الفرع الأول: أسباب نشوء معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)
04	الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)
04	الفرع الثالث: أهمية وأهداف المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)
05	الفرع الرابع: العوائق التي تحد من تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)
07	المطلب الثاني: الكشوف المالية- مفاهيم وأسس الإفصاح عنها

07	الفرع الأول: مسؤولية وشروط إعداد الكشوف المالية
08	الفرع الثاني: أنواع وأهداف الكشوف المالية
10	الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المالية المتضمنة في الكشوف المالية
12	الفرع الرابع: مستخدمو الكشوف أو القوائم المالية
13	المطلب الثالث: تأثير المعايير الدولية علي الإبلاغ المالي
14	الفرع الأول: جودة الكشوف المالية وتأثرها بمعايير الإبلاغ المالي
15	الفرع الثاني: معايير جودة الكشوف المالية
16	الفرع الثالث: دراسة العلاقة بين الإبلاغ المالي وجودة المعلومات المحتواة في الكشوف
17	الفرع الرابع: العوامل المؤثرة علي احتياجات المستفيدين من المعلومات المالية
18	المبحث الثاني: الدراسات السابقة في الموضوع
18	المطلب الأول: دراسات الهيئات و المنظمات الدولية و الإقليمية
18	الفرع الأول: دراسة اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية
19	الفرع الثاني: دراسة هيئة المحاسبة و المراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
20	الفرع الثالث: دراسة مجلس المعايير للمحاسبة الاستراتيجي
	المطلب الثاني: دراسات سابقة لمجموعة من الباحثين
22	الفرع الأول: دراسة حميدات (2004)
22	الفرع الثاني: دراسة عيشي (2009)
22	الفرع الثالث: دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام (2009)
23	الفرع الرابع: دراسة أكرم يحي علي الشامي (2009)
23	الفرع الخامس: دراسة يوسف أرشيد حبيب العازمي (2012)
25	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
27	تمهيد
28	المبحث الأول: مراحل تحضير وإعداد الاستبيان
28	المطلب الأول: منهجية الدراسة
28	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
29	الفرع الثاني: مصادر جمع المعلومات
29	الفرع الثالث: أداة الدراسة
	الفرع الرابع: متغيرات الدراسة
30	المطلب الثاني: وصف أداة الدراسة و الاختبارات الخاصة بها
30	الفرع الأول: وصف أداة الدراسة (الاستبيان)
31	الفرع الثاني: صدق الأداة
32	الفرع الثالث: الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة
32	الفرع الرابع: قياس ثبات الأداة
34	المبحث الثاني: نتائج الاستبيان بالتحليل والمناقشة
34	المطلب الأول: نتائج الدراسة
34	الفرع الأول: نتائج رصد البيانات الشخصية
36	الفرع الثاني: نتائج رصد وجهات نظر المستجوبين وتحديد اتجاه اجاباتهم
45	الفرع الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.
50	المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة ومناقشتها
50	الفرع الأول: تحليل ومناقشة وجهات نظر المستجوبين
52	الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة

54	الخلاصة والاستنتاجات
55	الخاتمة
59	المراجع
67	الملاحق
80	الفهرس